

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة آل البيت
Al al-Bayt University

كلية الإقتصاد والعلوم الادارية

قسم المحاسبة

العوامل المرتبطة بإدارة المخاطر وفقاً (COSO) واثرها على تحسين الرقابة الداخلية

في البنوك التجارية الاردنية

**Factors Related to Risk Management According to (COSO) and its Impact on
Improving Internal Control in Jordanian Commercial Banks**

إعداد الطالبة

شهد احمد غصاب الحوامده

الرقم الجامعي (1670504010)

بإشراف الأستاذ الدكتور

محمد ياسين رحاحلة

رسالة ماجستير قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

الفصل الدراسي الأول

2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَاللّٰهُ أَخْرَجَكُمْ مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ ۗ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ"

صدق الله العظيم

(سورة النحل:الاية 78)

تفويض

انا الطالبة : شهد احمد غصاب الحوامده، أفوض جامعة ال البيت بتزويد نسخة من رسالتي للمكتبات والمؤسسات
او الهيئات عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

.....: التوقيع

.....: التاريخ

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

الرقم الجامعي: 1670504010

أنا الطالبة : شهد احمد غصاب الحوامدة

التخصص: محاسبة

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها السارية المفعول والمتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

العوامل المرتبطة بإدارة المخاطر وفقاً (COSO) واثرها على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطروحات العلمية، كما أنني أعلن أن رسالتي غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطروحات أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

التاريخ: / / 2018

توقيع الطالب:



جامعة آل البيت
Al al-Bayt University

عمادة الدراسات العليا

قرار لجنة المناقشة

بتوفيق من الله عز وجل، نوقشت هذه الرسالة بعنوان:

العوامل المرتبطة بإدارة المخاطر وفقاً (COSO) واثرها على تحسين الرقابة الداخلية
في البنوك التجارية الاردنية

**Factors Related to Risk Management According to (COSO) and its Impact
on Improving Internal Control in Jordanian Commercial Banks**

وأجيزت بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٦

اعداد الطالبة

شهد احمد غصاب الحوامدة

اشراف

الاستاذ الدكتور محمد ياسين الراحلة

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

- | | | |
|-------------------------|-------|--|
| (مشرفاً ورئيساً) | | ١. الأستاذ الدكتور محمد ياسين سليمان الراحلة |
| (عضواً داخلياً) | | التخصص / تدقيق وتحليل مالي |
| (عضواً داخلياً) | | ٢. الدكتور محمد ناصر موسى حمدان |
| (عضواً داخلياً) | | التخصص / نظم معلومات محاسبية |
| (عضواً / خارجياً) | | ٣. الدكتور سيف عبيد ارحيل الشبيل |
| | | التخصص / محاسبة |
| | | ٤. الدكتور حسين محمد الرباع |
| | | التخصص / محاسبة |

إهداء

إلى من بذل كل ما في وسعه لتعليمي وتربيتي إبي أسأل الله ان يمد في

عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها

(والدي الغالي)

إلى من نذرت عمرها في اداء الرسالة امي اهدي إليكي هذه الرسالة

وشتان ما بين الرسالة والرسالة

(والدتي الغالية)

إلى من كانوا سنداً حقيقياً رغم صعوبة الفترة ومجهودها المضني

رفقاء الطريق واصدقاء المسير

(إخواني وأخواتي)

إلى جميع من أعانني إلى إخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود

شهد

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفضل الخلق سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين: وبعد،،

لا يسعني بعد أن أنهيت هذا الجهد إلا أن أتقدم بجزيل الامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور محمد ياسين رحاحله، الذي أشرف على هذا الجهد وأمدني بمعلومات قيمة، وتوجيهات سديدة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الكريمة على مشاركتهم وتوجيهاتهم ولما أعطوا هذه الرسالة من وقتهم لإخراجها إلى حيز الوجود، وكل الشكرووعظيم الامتنان إلى جميع أساتذتي الأفاضل الذين أدوا الامانة العلمية بصدق وإخلاص في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- قسم المحاسبة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساندني في هذه المرحلة بشكلٍ مباشر أو غير مباشر وأخص بالذكر، والدي الأب الذي لا يتكرر، وأمي التي كانت سبباً في دراستي، وأخي المهندس شرف الدين الحوامدة، واخي الاستاذ محمد الحوامدة، والدكتور محمد علي الحوامدة، وأختي الدكتورة شيماء الحوامدة، وتوأمي الغالي معتر الحوامدة، والاستاذة أحلام الحوامدة، والاستاذة شرين طعيمة والدكتور عصام جبرين، ورئيس قسم المحاسبة الدكتور محمد ناصر المشاقبه، ونائب عميد كلية الاقتصاد الدكتور سيف الشبيب، والدكتور مهند اكرم نزال. وأخص بالذكر الاستاذ الدكتور محمد العجلوني الذي وافته المنية خلال فترة دراستي وكان عوناً لي في هذه المرحلة نسأل الله له الفردوس الاعلى .

وأخيراً أتقدم بشكر الى كل من حضر هذه المناقشة سواء من أهلي أو زملائي أو الاساتذة وأسجد شاكرة لله على خروج هذا العمل الى النور.

ورسالتني الى القارئ أن المعلومات لا تتغير مع تغير الرتب العلمية بقدرما يسלט عليها ضوء من زاوية معينة للتعزير مسيرها داخل العقل.

الباحثة

قائمة المحتويات

ب الآية القرآنية
ج تفويض
د إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها
هـ قرار لجنة المناقشة
و إهداء
ز الشكر والتقدير
ح قائمة المحتويات
ي قائمة الجداول
ل قائمة الاشكال
ل قائمة الملاحق
م قائمة الاختصاصات
ن ملخص
س Abstract
1 الفصل الأول الإطار العام للدراسة
2 1-1 المقدمة
3 2-1 مشكلة الدراسة
4 3-1 فرضيات الدراسة
4 4-1 اهمية الدراسة
5 5-1 أهداف الدراسة
6 6-1 مخطط الدراسة
7 7-1 مصطلحات الدراسة
9 الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة
10 التمهيد
10 1-2 المبحث الأول إدارة المخاطر والرقابة الداخلية وفقاً لـ (COSO)

32	2-2 المبحث الثاني العوامل المرتبطة بإدارة المخاطر وعلاقتها بالرقابة الداخلية وفقاً (COSO- ERM).....
48	3-2 المبحث الثالث الدراسات السابقة.....
57	الفصل الثالث منهجية واختبار أداة الدراسة
58	التمهيد:
58	1-3 منهجية الدراسة
59	2-3 مجتمع الدراسة وعينتها
62	3-3 مصادر جمع البيانات
63	4-3 المقياس
64	5-3 ثبات أداة الدراسة
69	6-3 افتراضات تحليل الانحدار الخطي
72	7-3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل
73	الفصل الرابع تحليل البيانات واختبار الفرضيات
74	التمهيد
74	1-4 النتائج المتعلقة بمستوى تطبيق ادارة مخاطر المؤسسة وفق (COSO-ERM) في البنوك التجارية الاردنية:.....
83	3-4 اختبار فرضيات الدراسة
90	الفصل الخامس النتائج والتوصيات
91	التمهيد
91	1-5 النتائج
93	2-5 التوصيات:.....
94	قائمة المراجع.....
102	الملاحق.....

قائمة الجداول

التبوي	الجدول
ب	
1-3	عدد الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل الإحصائي
2-3	توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية
3-3	اختبار مقياس الاستبانة
4-3	معاملات الثبات (كرونباخ الفا) لأبعاد الدراسة ومجالاتها
5-3	معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات أبعاد الدراسة بالدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه والمجال ككل
6-3	اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار Shapiro-Wilk
7-3	نتائج اختبار الازدواج الخطي بين متغيرات الدراسة
1-4	المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أبعاد محور " إدارة مخاطر المؤسسة وفق COSO ERM
2-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لموافقة الأفراد المبحوثين عن بُعد "الحوكمة
3-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لموافقة الأفراد المبحوثين عن بُعد "تحديد الأهداف
4-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لموافقة الأفراد المبحوثين عن بُعد "الاستجابة للمخاطر"
5-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لموافقة الأفراد المبحوثين عن بُعد "مراجعة العمليات"
6-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لموافقة الأفراد المبحوثين عن بُعد "المعلومات والاتصالات
7-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لموافقة الأفراد المبحوثين عن محور "الرقابة الداخلية"
8-4	نتائج اختبار الانحدار البسيط أثر تطبيق الحوكمة وفقاً لإطار COSO-ERM على فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية

9-4	نتائج اختبار الانحدار البسيط أثر تطبيق تحديد الاهداف وفقاً لإطار COSO-ERM على فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية
10-4	نتائج اختبار الانحدار البسيط أثر تطبيق الاستجابة للمخاطر وفقاً لإطار COSO-ERM على فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية
11-4	نتائج اختبار الانحدار البسيط أثر تطبيق مراجعة العمليات وفقاً لإطار COSO-ERM على فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية
12-4	نتائج اختبار الانحدار البسيط أثر تطبيق المعلومات والاتصالات وفقاً لإطار COSO-ERM على فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية
13-4	نتائج اختبار فرضيات الدراسة

قائمة الاشكال

التبويب	عنوان الشكل
1-1	مخطط الدراسة
2-1	عناصر اطار لجنة (COSO) للرقابة الداخلية لسنة (2002)
3-1	إطار (COSO- ERM) لعام (2004)
4-1	إطار (COCO- ERM) لعام (2017)

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
1	الاستبانة
2	اسماء السادة محكمين الاستبانة
3	قائمة بأسماء البنوك الاردنية التجارية

قائمة الاختصارات

Abbreviation	Intended	Translation
COSO	Committee of Sponsoring Organizations	لجنة المنظمات الراعية
ERM	Enterprise Risk Management	ادارة مخاطر المؤسسة
SEC	U.S Securities and Exchange Commission	هيئة الأوراق المالية الأمريكية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountant	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
IIA	Institute of Internal Auditors	معهد المدققين الداخليين
FEI	Financial Executives International	معهد مدراء ماليين
AAA	American Accountants Association	جمعية المحاسبين الأمريكية
IMA	Institute of Management Accountants	معهد المحاسبين الإداريين
OECD	Organization for Economic Cooperation and Development	منظمة التنمية والتطوير الاقتصادي

العوامل المرتبطة بإدارة المخاطر وفقاً (COSO) واثراً على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية

إعداد

شهد أحمد الحوامدة

بإشراف

الاستاذ الدكتور محمد ياسين رحاحلة

ملخص

هدفت هذه الدراسة الى قياس اثر العوامل المرتبطة بإدارة المخاطر(COSO) على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية، وتم تصميم استبانة لتحقيق اهداف الدراسة وتم تحكيما حسب متطلبات ومتغيرات الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من المدققين الداخليين في البنوك التجارية الاردنية والبالغ عددها (13) بنك، وبعد إجراء عدة زيارات للبنوك التجارية الاردنية قامت الباحثة بتوزيع (78) استبانة على المدققين ضمن المسميات المستهدفة في الدراسة، وبعد مراجعة الاستبانات تبين ان عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (70) استبانة، وتم استخدام حزمة الاساليب الاحصائية والخاصة بالعلوم الانسانية (SPSS-23).

وأظهرت الدراسة مجموعة من النتائج كان أبرزها، ان العوامل المرتبطة بإدارة المخاطر (COSO) والمتمثلة في (الحوكمة، تحديد الاهداف، الاستجابة للمخاطر، مراجعة العمليات، المعلومات والاتصالات) لها اثر على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية. ومن اهم توصيات الدراسة مواكبة تطبيق (COSO-ERM) بما يتماشى مع متطلبات البيئة الحديثة والحرص على تطبيق متغيرات الدراسة في قطاعات اخرى.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، تحسين الرقابة الداخلية، البنوك التجارية الاردنية.

Factors Related to Risk Management According to (COSO) and its Impact on Improving
Internal Control in Jordanian

Commercial Banks

Prepared By:

Shahed Ahmed Al Hawamdeh

Supervised By:

Dr. Mohammed Yasin Rahla

Abstract

The current study to Identify Factors Related to Risk Management According to (COSO) and its Impact on Improving Internal Control in Jordanian . A survey questionnaire was developed and conducted to ensure achieving the study's goals, after it was validated. The participants of the study were internal auditors from (13) Jordanian commercial banks. (78) surveys that achieved the study's objectives were distributed after several visits done by the researcher to the audit and control departments.(70) surveys were seen fit to be analyzed and studied in this research using the SPSS statistical package.

The major findings of the analysis were that the Factors Related to Risk Management According to (COSO) corporate governance, identification of objectives, responding to risks, revision of operations, as well as information and communication have an effect on the enhancement of internal control departments in the Jordanian commercial banks. Among the recommendations of the study were: keeping up with the application of (COSO-ERM), and considering the application of other variables of the study in other sectors.

Key word: COSO, Risk Management, Internal audit, Jordanian Commercial Banks.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدارسة

1-1 المقدمة

هناك مخاوف متزايدة وتركيز على إدارة المخاطر، لدى المنظمات على مختلف أنشطتها وأصبح من الواضح وجود حاجة لإطار قوي لتحديد وتقييم إدارة المخاطر بشكل أكثر فاعلية، لذلك كان على المنظمات، تطوير هيكلها الإداري وإعادة هندسة عملياتها وتحسين أساليب إدارة المخاطر وقد بدأت تظهر إخفاقات الأعمال التي عانى منها المستثمرون وأصحاب المصالح، وكان هناك دعوة جادة لتعزيز إدارة المخاطر لسد هذه الفجوة والحد من الإخفاقات المتزايدة (Akhtaruddin,2016,p37) وإن الركيزة الأساسية لإدارة المخاطر هي أن كل المنظمات أصبحت تسعى لتوفير قيمة لأصحاب المصالح والحصول على حصة سوقية. وأن ضبط عمليات الرقابة الداخلية هو ذلك الأمر الذي يشغل رجال الفكر المحاسبي والاقتصادي لأنها تحافظ على المال وتدعو إلى الاستغلال الأفضل للموارد الاقتصادية وتعزز من فاعلية إدارة المخاطر (السبوع،2011،ص103) ولقد ساعدت عوامل مختلفة إلى تطوير هذه الركيزة ومن هذه العوامل: توفر بيانات دقيقة في الوقت المناسب، سعي المنظمات إلى توفير البيانات ذات موثوقية، لجوء الإدارات إلى تفويض مستوى من المسؤوليات.

لذلك على المنظمات المالية وضع خطة استراتيجية لتحقيق التوازن بين الأهداف والعوائد والمخاطر ذات الصلة؛ والربط بينها وبين السياسات والإجراءات الرقابية التي توفر تأكيداً معقولاً بأن الأهداف تم الوفاء بها وتنفيذها، ذلك للحد من الآثار السلبية التي ترافق المخاطر وتأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على أثر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار المنظمات الراعية الأمريكي (The Committee of Sponsoring Organizations) (COSO) في تحقيق تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية. (Romney, 2013,p195).

1-2 مشكلة الدراسة

إن عملية المتابعة التي ترتبط بإدارة المخاطر وعمليات الرقابة الداخلية في البنوك التجارية هي من العمليات المهمة للمنظمات المالية، وخاصة الرقابة الداخلية المرتبطة بعوامل إطار (COSO) هو النموذج الذي يتناسب بشكل كبير؛ للحد من المشكلات المالية والرقابية التي تتعلق بالرقابة الاستراتيجية. واتحاد هذان الأمران في إطار إداري واحد أثار كثير من التساؤلات في مجتمع المهنيين الاقتصاديين حول العلاقة التي تربط بين المخاطر والرقابة الداخلية واثرها على تحسين الرقابة، وكيفية تطبيق هذا الإطار بالعوامل المستحدثة من إطار (COSO-ERM) في المنظمات الاقتصادية وبناءً على ذلك فإن سؤال الدراسة يتمحور في الإجابة:

عن ما أثر عوامل (COSO-ERM) على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية؟ وتتفرع منها الأسئلة التالية :

ما اثرعامل الحوكمة على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية؟

ما اثرعامل تحديد الاهداف على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية؟

ما اثرعامل الاستجابة للمخاطرعلى تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية؟

ما اثرعامل مراجعة العمليات على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية؟

ما اثرعامل المعلومات والاتصالات على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية؟

3-1 فرضيات الدراسة

Hoa. لا يوجد أثر لعامل الحوكمة على تحسين الرقابة الداخلية وفقاً لإطار (COSO) في البنوك التجارية الاردنية.

Hob. لا يوجد أثر لعامل تحديد الاهداف على تحسين الرقابة الداخلية وفقاً لإطار (COSO) في البنوك التجارية الاردنية.

Hoc. لا يوجد أثر لعامل الاستجابة للمخاطر على تحسين الرقابة الداخلية وفقاً لإطار (COSO) في البنوك التجارية الاردنية.

Hod. لا يوجد أثر لعامل مراجعة العمليات على تحسين الرقابة الداخلية وفقاً لإطار (COSO) في البنوك التجارية الاردنية.

Hoe. لا يوجد أثر لعامل المعلومات والاتصالات على تحسين الرقابة الداخلية وفقاً لإطار (COSO) في البنوك التجارية الاردنية.

4-1 اهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في بيان أثر إدارة المخاطر (COSO-ERM) على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية، لأن هذا الإطار يعتبر من الأدوات الاستراتيجية التي تتصف بالشمولية وتحقيق التوازن، حيث تنبع الاهمية في تحقيق اهداف الدراسة للمعالجة المخاطر وتحليلها ولاستفادة منها كتغذية راجعة تساعد في تبصر الادارة لتطوير أدائها وزيادة القيمة الاقتصادية لها، وتعزيز الميزة التنافسية لديها، ودعم الاستقرار لديها ككيان اقتصادي، وبسبب تعقيدات الحاصلة في بيئة المنظمات المالية، ادى ذلك الى تعرض المنظمات الى حالات عدم اليقين، ولان المخاطر تحتوي على جانب إيجابي والأخر سلبي،

حيث يمثل الجانب الإيجابي فرصة للحصول على قيمة أكبر للوحدة الاقتصادية، اما الجانب السلبي يعتبر تهديداً يؤدي الى انخفاض قيمة؛ مكن هذا الامر الادارات من تحديد نوع الخطر بشكل اكثر وضوح (Bonic and milica,2012,p123) لذلك طورت (COSO) نموذجها ليصبح اكثر شمولاً للعوامل ادارة مخاطر المؤسسة تحت مسمى (COSO- ERM) حيث تلبى المنظمات في هذا الاطار طموحات اكبر، وسيطرة اوسع على المخاطر التي قد تؤدي الى انخفاض القيمة او تهديد تحقق الأهداف.

1-5 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى تحقيق مجموعة من الاهداف حيث يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة قياس اثر العوامل المرتبطة بإدارة المخاطر وفقاً (COSO) واثرها على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية

بيان اثر الحوكمة في المنظمات تبعاً لإطار (COSO) واثرها على تحسين الرقابة الداخلية

تقييم اهمية الدور الذي تقوم به تحديد الاهداف في تحسين الرقابة الداخلية في ظل (COSO)

اثر الالتزام المنظمات بعامل الاستجابة للمخاطر وإبراز اهمية هذا العامل في تحسين الرقابة الداخلية اعتماداً على إطار (COSO).

بيان اهمية مراجعة العمليات واثر ذلك على تحسين الرقابة الداخلية في ظل إطار (COSO).

إبراز الدور الذي تقوم به المعلومات والاتصالات في تحسين الرقابة الداخلية في اعتماداً على إطار (COSO).

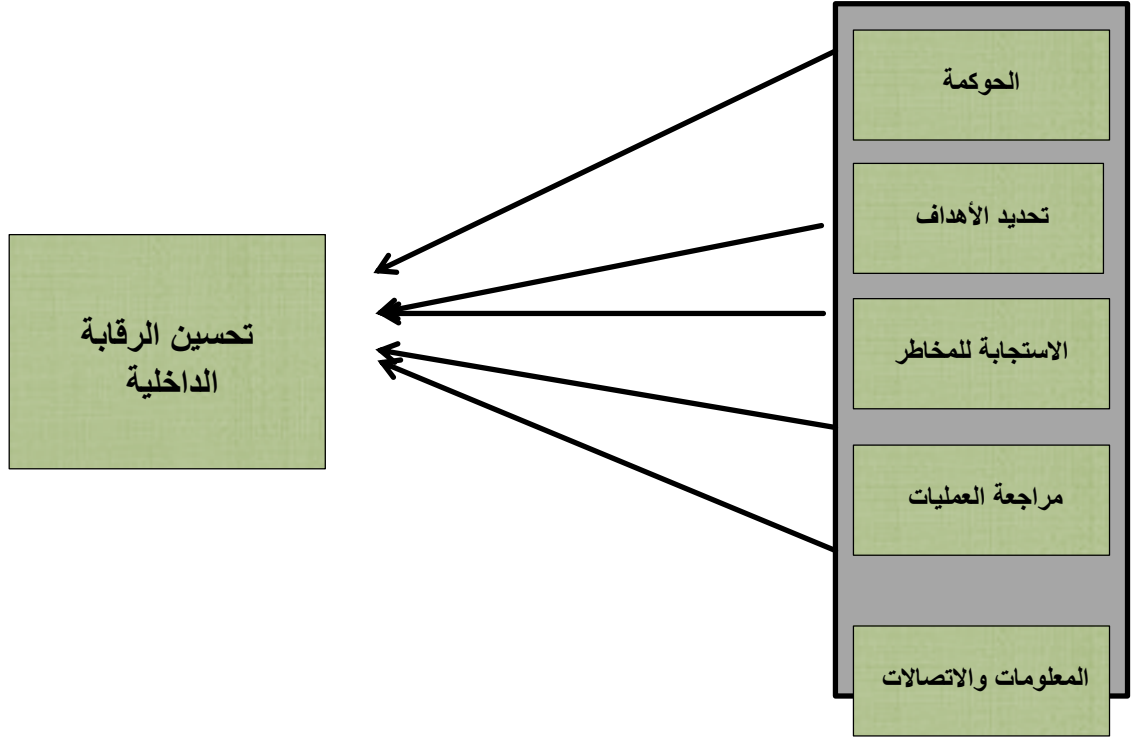
6-1 مخطط الدراسة

بناءً على الفرضيات الدراسة واستلقتها يمكن إنشاء مخطط الدراسة على النحو كالآتي:

المتغير التابع

المتغير المستقل

العوامل المرتبطة بإدارة المخاطر (COSO-ERM)



شكل رقم (1-1)

يمثل الشكل رقم (1-1) وصف العلاقة التي تربط متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة مع بعضها البعض حيث اعتمدت الباحثة في بناء المخطط على تقرير اللجنة (COSO) لعام (2017) والذي يتمثل بمجموعة من العوامل التي تساعد على تعزيز العلاقة بين الرقابة الداخلية في المنظمات المالية

7-1 مصطلحات الدراسة

ادارة المخاطر (COSO) (Committee of Sponsoring Organizations) وهي عبارة عن اللجنة تم دعمها من قبل المعاهد المحاسبية بهدف تطوير المستمر الإدارة المخاطر والرقابة الداخلية من اجل تصميم إطار يعزز العلاقة بين المخاطر والرقابة الداخلية، لمساعدة المنظمات على مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله واختيار انسب الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب والتدريب على الممارسات الفضلى.

تحسين الرقابة الداخلية (internal audit): وهي السياسات والاجراءات التي توفر تأكيد معقول حول طرق المستخدمة في ادارة تطوير الرقابة الداخلية ، وهي الضمانات التي تساهم في السيطرة على المؤسسة من اجل تحقيق الخطط والأهداف، والحفاظ على الأصول، وتحسين جودة المخرجات.

البنوك التجارية الاردنية (Commercial Banks of Jordan): هي المنشآت الاقتصادية المالية التي تعمل على قبول الودائع، والحفظ والاقراض او البيع وشراء، وتتضمن بيوت الاستثمار، وصناديق التوفير، وهيئات تأمين، والبورصات.

الحوكمة: تتمثل الحوكمة في التحديد الواضح للمسؤوليات التي تبدأ من مجلس الادارة، ومدى الالتزام بالقيم الاخلاقية وسلوكيات الاعمال من اجل تحقيق فاعلية في ادارة المخاطر- (COSO,2017,p12) (13).

تحديد الأهداف: يتمحور هذا العامل بالتحديد المسبق للأهداف الاستراتيجية من قبل الإدارة، وتحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف المرسومة، ويساعد هذا العامل الادارة على تحديد رغبتها بالمخاطرة، لان إنسجام الأهداف مع تطلعات المنظمات يسهل تحقيقها.

الاستجابة للمخاطر: هي مرحلة التعامل مع المخاطر في حال حدوثها وكيفية قبولها والقدرة على الحد من آثارها، وفاعلية هذا العامل تعتمد على نظر الإدارة لعمليات الاستجابة للمخاطر.

مراجعة العمليات: يركز هذا العامل على مراقبة المخاطر لتوفير الرصد الفعال على اداء إدارة المخاطر، بحيث يؤخذ بعين الإعتبار النظرة الثاقبة لاعلاقة بين المخاطر والاداء، وكيف تؤثر هذه المخاطر على تحقيق الاهداف الاستراتيجية.

المعلومات والاتصالات: يشمل هذا العامل التركيز على ضرورة توفير المعلومات ذات الصلة وتبادلها في الوقت المناسب لأن التدفق السليم للمعلومات في الهرم الاداري بشكليه صعوداً وهبوطاً يعزز من العمليات صنع القرارات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

التمهيد

تم التطرق في هذه المبحث الى مفهوم الرقابة الداخلية وعلاقتها في إدارة المخاطر، وانواع الرقابة الداخلية واهدافها والوسائل المتبعة في المنظمات من اجل تحسين الرقابة الداخلية، ومن ثم التطرق الى مفهوم المخاطر وانواعها، وهيكل إدارة المخاطر والفوائد المترتبة على تعزيز هذه الادارة وتصنيفات المخاطر وفقاً لإطار (COSO).

1-2 المبحث الأول

إدارة المخاطر والرقابة الداخلية وفقاً لـ (COSO)

بحيث يمكننا من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة عرض مفاهيم إدارة المخاطر والرقابة الداخلية كالآتي:

1-1-2 مفهوم الرقابة الداخلية

أن الرقابة الداخلية هي الإجراءات المترابطة التي تعمل مع بعضها البعض من اجل تحسين كفاءة المخرجات، وتعد الطريقة الأفضل للتحقق من سلامة اتباع السياسات، تحسين جودة البيانات التي تسهم في صنع القرارات واعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً .

ومن المتعارف عليه ان العملية الرقابية تعددت مفاهيمها، ولكن مهما تعددت، لا تخرجها من مفهومها الاساسي وهو التقييم الذي يهدف الي التأكد من سير عملية تحقق الاهداف والحرص على ان الموارد المتمثلة بالعناصر البشرية والمادية يتم استخدامها بفاعلية، وتؤكد بأن السياسات المعمول فيها داخل المنظمات سياسة ناجحة تخدم عملية اكتشاف الانحرافات ومعالجتها وتراعي تحقيق الاهداف التنظيمية. الرقابة الداخلية إصطلاحاً: تعني متابعة وتقييم مجموعة من التصرفات عن طريق صاحب التصرف او بواسطة الغير، ذلك من اجل التحقيق من انها تتم وفقاً للمعايير والقواعد الموضوعة، وتحديد الانحرافات ان وجدت للحد منها ومعالجتها (عياش، 2014، ص14).

وتناولت كثير من دراسات مفاهيم متعددة للرقابة الداخلية فقد عرف معيار التدقيق الدولي رقم (315) الرقابة الداخلية بأنها متأثرة بالإدارة، ولكل منهم معينين بالإدارة، وان من خلال تنفيذ العمليات الرقابية يمكن الوصول الى تأكيد مقبول بأن الأهداف المتمثلة بتحقيق الفاعلية والالتزام بالسياسات والقوانين والأنظمة (الذنيبات، 2010، ص173).

حيث عرفت منظمة التنمية والتطوير الاقتصادية (Organization for Economic Cooperation and Development) (OECD) بأن الرقابة الداخلية هي مجموعة من الضمانات التي تساهم في السيطرة على المؤسسة من اجل تحقيق الخطط والأهداف، والحفاظ على الأصول، وتحسين جودة المخرجات.

وكما عرف المجمع الأمريكي (American Institute of Certified Public Accountant) (AICPA) نظام الرقابة الداخلية على ان الخطط والسياسات التنظيمية التي تصممها الوحدات الاقتصادية، للحفاظ على اصولها وضبط مخرجاتها، والارتقاء بكفاءة الانتاج والحث على الالتزام السياسات المخططة مسبقاً (جميل، 2014، ص22) وقامت اللجنة رعاية المنظمات COSO بتحديد اهم المفاهيم التي ينطوي عليها نظام الرقابة الداخلية:

الرقابة الداخلية وسيلة لتحقيق الهدف .

الرقابة الداخلية توفر تأكيد معقول وليس تأكيد مطلق.

الرقابة تتم عن طريق قيام الأفراد المختصين بالواجبات الموكلة إليهم.

الرقابة الداخلية تم تصميمها من اجل تحقيق الأهداف بفاعلية ويعتمد ذلك على فلسفة الإدارة في وضع الأهداف .

ويتضح للباحثة مما سبق بأنه لم يعد مفهوم الرقابة الداخلية ينحصر في إطار وسائل المحافظة على النقدية فقط ذلك نتيجة للتطور منظمات الأعمال، وزيادة الحاجة الى أنظمة الرقابية ذات كفاءة وفاعلية، للضمان تحقيق اهداف المنظمات التي تضعها الإدارة العليا، وتعد الرقابة احد اهم الوسائل الضرورية لتجنب الفجوات في مجال الأعمال وتعمل على تحليل الانحرافات، وتفعيل الاجراءات الوقائية.

2-1-2 اهداف الرقابة الداخلية

من اهم اهداف الرقابة الداخلية وبرزها هي حماية المشاريع والمنظمات من التلاعب والاختلاس والمحافظة على حقوق الغير، بحيث يتمثل ذلك في حماية اصول المنظمات بفرض القوانين الرادعة التي تضبط اي تلاعب مادي او محاسبي لجميع عناصر الأصول ، ذلك من اجل المحافظة على سير العجلة الانتاجية، وضمان استخدام الموارد المتاحة، ذلك لصنع قرارات سليمة، والعمل على تشجيع الالتزام بالبيانات والاوامر (كرعاوي،2012،ص125)

اما الأتحاد الدولي للمحاسبين (2009) قال بأن الهدف الرئيس من الرقابة الداخلية انها مخطا ومحافظ عليها من قبل المنظمات لكي تعالج مخاطر العمل التي قد تهدد تحقيق الأهداف التي تتصل بـ:

رقابة التقارير المالية: هي الرقابة التي تتعلق بكفاءة اعداد البيانات المالية المنشورة.

رقابة العمليات: هي الرقابة التي تتعلق بفاعلية استخدام الموارد المتاحة للمنظمات.

رقابة الإذعان: هي الرقابة التي تتعلق بمدى الالتزام للمنظمات امام القانون (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2012، ص 293).

وقد وردت في دراسة الحدرب اهداف اخرى، حيث ركز في صياغة اهداف الرقابة الداخلية على الاهداف التي تلقي الضوء على الجانب الاداري وكانت على النحو الاتي: (الحدرب، 2010، ص 135)، التأكد من دقة البيانات المحاسبية لستخدامها في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات، رفع القدرة والكفاءة الانتاجية والعمل على خلق القيمة للمنظمات، الحث على الالتزام بالقرارات الادارية والالتزام بالسياسات المرسومة.

ومما سبق يمكن تلخيص اهداف الرقابة الداخلية استناداً الى دراسة الكافي التي تمحورت حول الاهداف الأكثر اهمية قيما يتعلق بالرقابة الداخلية: (كافي،2014،ص171)

توفير الحماية اللازمة للإصول المنظمات.

توفير الدقة المعقولة للبيانات المحاسبية والتقارير المالية.

التأكيد على الالتزام بسياسات والأنظمة والقوانين، وتنظيم السلطات والصلاحيات.

انواع ووظائف الرقابة الداخلية

سوف يتم ذكر انواع الرقابة الداخلية ووظائفها كالآتي:

اولاً: انواع الرقابة الداخلية

ان نظام الرقابة الداخلية يشمل مجموعة من الانواع ينطوي عليها مراحل تختص كل مرحلة بعدد من المهام والإجراءات ومن ابرز هذه الأنواع :

الرقابة الإدارية: هي خطة تنظيمية موسعة تشمل السياسات الرامية لتحقيق اكبر قدر ممكن من الكفاية الانتاجية، مع دعم الالتزام بالقوانين والقرارات الإدارية حيث تشمل هذه الخطة الموازنات التقديرية، الرقابة على الجودة، برامج التدريب المختلفة، البيانات الإحصائية (نظمي والعزب، 2012، ص135).

الرقابة المحاسبية: تهدف هذه الرقابة الى ضمان جودة البيانات المحاسبية وتعتبر ايضاً خطة تنظيمية تشمل تحديد المسؤوليات، والفصل بين الوظائف المالية، إعداد الموازنات المراجعة الدورية، اعتماد قيود التسويات، تصحيح الأخطاء واعتماد طريقة القيد المزدوج (البعاج،2012،ص7).

الضبط الداخلي:مجموعة من الوسائل والإجراءات تتبناها الارادة في المنظمات، لحماية الاصول والنقد وضمان اتمام الاجراءات المحاسبية بدقة والتأكد من ذلك عن طريق المستندات المحاسبية (سامرائي،2016،ص22).

ثانياً: وظائف الرقابة الداخلية

لكي تتحقق تطلعات الادارة يجب الاخذ بعين الاعتبار الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الرقابية الداخلية :

الرقابة الوقائية: تعد ذات فاعلية بالغة ومهمة في المنظمات ،حيث تسعى الى عدم وقوع الانحرافات، لذلك تستدعي هذه الرقابة فصل المهام بصورة سليمة وتوظيف مهنيين أكفاء ذوي خبرة ومهارة (دهيرب، 2012، ص8).

الرقابة الكاشفة: هي التي تسعى الى اكتشاف الانحرافات في وقت مبكر من حدوثها، لان الإكتشاف المبكر للانحرافات يساعد على معالجتها بشكل اكثر فاعلية ويحد من عواقبها السلبية، والمصدر الرئيسي لهذه الرقابة التدقيق الداخلي والضبط المالي (جميل، 2014، ص29).

الرقابة التصحيحية: هي التي تعمل على تصحيح الانحرافات التي تحددها الرقابة الكاشفة، وتتضمن مجموعة من الاجراءات الى حين تصويب الخطاء المكتشف والسعي الى الحد من تكرار هذا الانحراف، وتعديل النظام بوجود مجموعة من الاجراءات التصحيحية الخاصة للحد من وقوع الانحرافات في المستقبل (دهيرب، 2012، ص9).

وسائل نظام الرقابة الداخلية

يتوفر في نظام الرقابة الداخلية مجموعة من الوسائل التي تساعد على تعزيز الرقابة وهي كالآتي:

الخطة التنظيمية

على المنظمات الالتزام بانتظام تدفق المعلومات ففي جميع الاحوال يساعد هذا التدفق المنتظم على صنع القرار بما يخدم مصلحة واهداف المنظمات، ذلك من اجل صياغة خطة واضحة، تعمل على تحديد مسبق للمجموعة من المسؤوليات والأهداف لضمان سير الاعمال في الاتجاه الصحيح، ومن اهم الامور التي تحكم هذا البند هو التخصيص في العمل الذي يتوجب الفصل بين الوظائف، وان العناصر الاساسية التي تتمثل في الخطة التنظيمية هي: (الواردات، 2014، ص36-88).

تحديد الاهداف الاستراتيجية.

تحديد الهيكل والسلم الوظيفي في المنظمات.

تحديد المسؤوليات المرتبطة في كل نشاط.

تحديد مستوى التفويض والصلاحيات لكل فرد.

الطرق والإجراءات

ان الفهم الواضح للطرق والإجراءات يعزز من تحقيق الاهداف، وحماية الاصول، والعمل بفاعلية، لأنها تحتوي على دليل واضح من ناحية تنفيذ الاعمال، وطرق استخدام الوثائق لتخلص من الغموض في بعض الاحداث، والتعامل مع الظروف الطارئة (Zaman and Sarens,2013,p455).

المقاييس والعناصر

هنالك مجموعة من المقاييس التي تستخدمها المنظمات لتحقيق تحسين مرتفعة في الرقابة الداخلية (حسام الدين، 2016، ص33):

مصدقية المعلومات .

جودة العمليات الفعلية ونوعيتها.

ادارة الوقت المخصص للتحقيق مراحل الرقابة الداخلية.

5-1-2 طرق تحسين نظام الرقابة الداخلية

أن تحسين نظام الرقابة يعد من الخصائص التي تستخدمها المنظمات من اجل دراسة مدى توافق المخرجات مع المتطلبات. وأن الاجراءات المتبعة من اجل قياس فاعلية الرقابة الداخلية لا تختلف اهما تتباين وفقاً للحجم وطبيعة الاعمال التي تمارسها الاقسام الادارية داخل المنظمات، ولكن هناك مجموعة من المقومات التي يمكن ان تستخدمها المنظمات من اجل إحكام فاعلية الانظمة الرقابية والتي تتمتع بكفاءة عالية تتمثل في :

الهيكل التنظيمي: وجود هيكل اداري ذا كفاء مهنية عالية، يعتبر المقوم الاكثر اهمية لنجاح العملية الادارية، بحيث يساعد هذا المقوم على توضيح العلاقات التي تربط الادارات وتحدد قنوات الاتصال بين مستويات الهرم الاداري، بحيث يتم معرفة المسؤوليات وتسلسل الاختصاصات لكل فرد(الجابري،2014،ص31).

النظام المحاسبي: ان القلب النابض لنظام الرقابة الداخلية هو النظام المحاسبي السليم لأنه يوفر دليل محاسبي شامل من مستندات، وسجلات محاسبية يتم إعدادها وفقاً للنواحي الشكلية والقانونية المتعارف عليها في اعداد البيانات المحاسبية و لتوفر مرجعاً اساسياً في عمليات الرقابة الداخلية (الخيرو،2013،ص406).

الاجراءات التفصيلية: وهي التي تشتمل على تقسيم المهام حسب الاختصاص الوظيفي والكفاية المهنية، لكي لا تقع مهمة اتمام الاعمال على كاهل احد الافراد ذلك من اجل الحد من تلاعب، أو الوقوع في الخطاء، حيث يضمن تنفيذ هذا الاجراء جودة الرقابة الذاتية وتلقائية في اثناء القيام بالمهام (احمد،2010،ص91).

كفاءة العاملين: ان الفرد هو جوهر العملية التشغيلية واللبنة الاساسية في عملية نجاح اي مهمة، مهما بلغت كفاءة الانظمة وتكامل عناصرها لن تكون فاعلية إلا بوجود كفاءة مهنية من قبل العاملين، لذلك يجب ان يكون هناك اسس ومعايير تؤخذ بعين الاعتبار عند اختيار العاملين، والسعي الدائم من قبل الادارة الى تطوير القدرات لدى العاملين، من خلال ورشات العمل والدورات التدريبية (الواردات،2017،ص33).

الرقابة، تتمثل هذه المرحلة برقابة على الاداء لتحديد الانحرافات ان وجدت و حلها ومنع تكرار حدوثها، ويتم تنفيذ هذه المرحلة باستخدام ادوات رقابية غير مباشرة تتمثل في الموازنات التقديرية، التدقيق الداخلي، وتقارير الاداء (المطارنة،2013،ص210).

6-1-2 اللجنة المنظمات الراعية (Committee of Sponsoring Organization)

تأسست هذه اللجنة سنة (1985) ذلك بسبب فشل عديد من المنظمات الامريكية الكبرى حيث قام الكونجرس الامريكي وهيئة الاوراق المالية (SEC) (Securities and Exchange Commission) بتأسيس اللجنة تدعى اللجنة الوطنية للتعامل مع التقارير المالية الاحتيالية تكونت بدعم مشترك من المعاهد والجمعيات المحاسبية الدولية التالية المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (American Institute of Certified Public Accountant)،(AICPA)،معهد المدققين الداخليين (Institute of Internal Auditors)(IAA)، معهد المدراء الماليين (Financial Executives International)(FEI)، جمعية المحاسبين الأمريكية (American Accountants Association)(AAA)، معهد المحاسبين الاداريين (Institute of Management Accountants)(IMA)، وهي اللجنة التي كرس اهدافها من اجل قيادة فكرية عن طريق التطوير المستمر للتوجهات التي تتعلق بإدارة المخاطر المؤسسة والرقابة الداخلية وردع الاحتيال، وان من ابرز مهام هذه اللجنة إعداد التقارير المالية عن الاحتيال وقد صدر التقرير الأول لهذه اللجنة في عام (1987)، حيث سعى هذا التقرير الى حث الادارة العليا على تقديم نموذج عن فاعلية نظم الرقابة الداخلية (Hardy,2010,p15) وكان الهدفين الرئيسيين للتقرير اللجنة (COSO):التعرف على الرقابة الداخلية والتي تخدم العديد من الأطراف الداخلية، وتقديم معيار تستطيع من خلاله المنظمات تقييم نظمها الرقابية، وتحديد الكيفية التي يمكن بها تحسين هذه النظم، حيث تم إصدار أربعة تقارير الى العامة وبشكل رسمي عام (1992) وهي كالآتي: (Arens and Loebbeck,2013,P378)

التقرير الأول بعنوان الملخص التنفيذي: والذي يحتوي على نظرة شاملة رفيعة الاسلوب عن الرقابة الداخلية.

التقرير الثاني بعنوان الاطار: توصف فيها الرقابة الداخلية بمفاهيمها، ومكوناتها الاساسية والمعايير الناظمة للتقييم الرقابة الداخلية.

التقرير الثالث بعنوان الجهات الخارجية: وهو عبارة عن وثيقة تكاملية موجهة الى المنظمات التي تنشر تقريرها علناً عن نظام الرقابة الداخلية لديها.

التقرير الرابع بعنوان ادوات التقييم: يحتوي على اساليب من شأنها مساعدة الادارة على تقييم انظمة الرقابة الداخلية.

7-1-2 مكونات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO

يركز إطار لجنة (COSO) على خمس عوامل مترابطة تم تصميمها لتوفير تأكيد مناسب على تحقيق للأهداف الرقابة الخاصة بالإدارة، حيث يطلق عليها مكونات الرقابة الداخلية كما حددتها لجنة رعاية المنظمات حيث تشتمل مكونات اللجنة على مجموعة من المبادئ تم تطويرها هذه في عام (2002) مع العمل على نفس العوامل السابقة لإطار (COSO) التي صممت كالآتي (Romney,2013,p195)



شكل رقم (2-1) العوامل المرتبطة (COSO) الرقابة الداخلية لسنة (2002)

عناصر لجنة اطار لجنة (COSO) لرقابة الداخلية

تشمل الرقابة الداخلية خمس فئات من عناصر الرقابة تصممها وتنفذها الإدارة لتوفر تأكيد مناسب على تحقيق أهداف الرقابة الخاصة بالإدارة، ويطلق عليها مبادئ الرقابة الداخلية كما حددتها اللجنة رعاية المنظمات (COSO) وتشمل:

أولاً: البيئة الداخلية

حيث تشمل هذه البيئة التركيز على الصفات الشخصية للإفراد، وان الفرد هو جوهر اي عمل ومن هذه الصفات نزاهة والقيم الأخلاقية وتتضمن (Manassen,2017,P52):

الالتزام بالنزاهة والأخلاق.

الرقابة الداخلية على مجلس الإدارة.

توزيع المهام من اجل السعي الى تحقيق الأهداف التي وضعتها الإدارة .

العمل على تطوير الأفراد بما يتماشى مع الأهداف.

مسائلة الافراد عن مسؤولياتهم لكي تتحقق الأهداف المرسومة .

ثانياً: تقييم المخاطر

عملية ادارة المخاطر هي عملية ديناميكية تعمل على تحديد وتحليل الفجوات من اجل تقليل من اثارها السلبية، والعمل على الحد منها، حيث ان الأخذ بعين الإعتبار للتغيرات البيئية الخارجية امر مهم جداً للحد من المخاطر التي تعترض لها الأهداف، وتعيق من تحقيق الاهداف المرسومة (ذنبات، كفوس،2012،ص40):

التحديد الواضح للهدف لتمكن من تحديد الخطر ومعالجته.

تحديد الخطر وتحليله.

اساليب ادارة الخطر.

ثالثاً: أنشطة الرقابة

يتم تنفيذ أنشطة الرقابة على كافة مستويات ومراحل تكنولوجيا المعلومات في المنظمات من اجل تحقيق الاهداف بفاعلية وتتضمن (Manassen,2017,p53).

تحديد وتقييم التغييرات التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على نظام الرقابة الداخلية.

اختيار وتطوير الضوابط التي قد تساعد في تخفيف المخاطر إلى مستوى مقبول.

اختيار وتطوير أنشطة الرقابة العامة على التكنولوجيا.

نشر أنشطة الرقابة على النحو المحدد في السياسات والإجراءات ذات الصلة.

رابعاً: المعلومات والاتصالات

يجب على جميع الموظفين فهم مسؤولياتهم من اجل القيام بأنشطة الرقابة الداخلية اليومية وإجراء

الاتصالات داخلياً وخارجياً لتوفير المعلومات اللازمة من اجل تحقيق الاهداف وتتضمن

(الجرد،2013،ص50):

الحصول على معلومات ذات صلة وعالية الجودة أو توليدها لدعم الرقابة الداخلية.

توصيل المعلومات داخليا بما في ذلك الأهداف والمسؤوليات، اللازمة لدعم المكونات الأخرى للرقابة

الداخلية .

إبلاغ الجهات الخارجية بأمور الرقابة الداخلية ذات الصلة.

خامساً: المراقبة

يجب مراقبة العمليات بأكملها، وإجراء التعديلات اللازمة بحيث يمكن للنظام ان يتغير كما تستدعي الظروف ونتائج التقييمات، وما اذا كان كل عنصر من عناصر الرقابة الداخلية مطابقاً اما لا، وانه قد تم الابلاغ عن اوجه القصور في الوقت المناسب للإدارة وهي كالآتي (فضيلة، الشريف، 2015، ص45):

اختيار وتطوير وإجراء تقييمات مستمرة أو منفصلة لمكونات الرقابة الداخلية.

تقييم وتوصيل أوجه القصور الى المسؤولين عن الإجراءات التصحيحية.

يتضح للباحثة مما سبق مدى الاهتمام بتطوير إطار (COSO) للرقابة الداخلية، كونه إطار يشكل نجاحاً واسعاً في حل المشاكل و الأزمات التي تعاني منها الوحدات الاقتصادية، والعمل على مواكبة تطورات التكنولوجيا السريعة التي يمر بها العالم.

8-1-2 مفهوم الخطر

في ظل الازمات المالية وما ينتج عنها من مشاكل عانت منها المنظمات الاقتصادية بشكل كبير المنظمات المالية على وجه الخصوص، وبت من الضروري ازدياد الجهود لمواجهة المخاطر التي ترافق هذه الأزمات، وعلى صناع القرارات إعادة النظر في هيكله الإجراءات والانظمة الرقابية المتبعة في ادارت المنظمات، لان نجاح وفشل المنظمات يعتمد بشكل اساسي على مدى تجانس الاقسام مع هذه الانظمة الرقابية وكيفية تنفيذها، ذلك من اجل تخطيط خارطة الطريق تتضمن الاجراءات المناسبة للقدرة على مواجهة الاتار السلبية التي تخلقها الازمات (Aven,2016,p11) حيث يمكننا القول ان معرفة الجوهر الحقيقي لادارة المخاطر وكيفية التعامل معها هو الاداء الرئيسية للتحقيق اهداف المنظمات والوصول الى تطلعاتها المستقبلية لأنها الجزء الاساسي من العمليات اليومية لجميع مستويات الهرم الاداري في الوحدات الاقتصادية، لذلك يجب ان تكون الاستراتيجية التي تقوم بها المنظمة لإدارة المخاطر تتوافق جنباً الى جنب مع نشاط وطبيعة العمل التي تمارسها المنظمات (هجرة، 2014، ص3).

الخطر اصطلاحاً: هو ذلك الالتزام الذي يحمل في طياته القلق وعدم تأكد من احداث قد تقع تحتل نتائجها الخسارة او الربح، وتعني ان هناك حدثاً قد يقع واما ان يترك اثر ايجابية تزيد من فرص النجاح والتقدم للمنظمات او سلبية تعيق تحقيق الاهداف والتي تتطمح الادارات للوصول إليها، وبعض التعريفات اتخذت منهجاً فلسفياً في تعريف الخطر بحيث يمثل مدخلين الاول: (الخطر) ويمثل الجانب السلبي بحيث يهدد المنظمات الاقتصادية، والثاني (الفرصة) ويمثل الجانب الايجابي بحيث يدعم الاهداف المرسومة التي ترنو الوحدات الى تحقيقها، وقد ينشأ هذان المدخلان من العوامل الداخلية اوالعوامل الخارجية، او بتجمع العوامل الداخلية والخارجية معاً في نفس الوقت (Bonic and Milica,2012,p124)

وعرف معهد المدققين المدققين (Institute of Internal Auditors)(IIA) ان المخاطر هي الاداة التي تستخدمها المنظمات لقياس حالات عدم تأكد في العمليات التشغيلية والتي تؤثر على تحقيق الاهداف المرسومة، وعرفت المخاطرياً بأنها احد المفاهيم التي تستخدم لتعبير عن الاحداث المتوقع ان تقع في المستقبل والتي تؤثر بشكل ملموس على قيمة المنظمات الاقتصادية، وتعيق مسير تحقيق الاهداف وهي الاحداث التي قد تشكل خسارة مادية نتيجة للقيام بنشاط معين يتصف بعدم الانتظام مع الاهداف والمعايير(غانية،2015،ص11).

9-1-2 مفهوم ادارة المخاطر

لقد بدأت فلسفة ادارة المخاطر تنتشر في بيئة الاعمال عندما قررت احدي روابط التأمين تغيير مسمائها الى جمعية ادارة المخاطر وتأمين كان ذلك في عام (1975)، وقامت بنشر مجلة تدعى مجلة ادارة المخاطر نشرت من خلالها مجموعة من التقارير والأبحاث لمساعدة المهتمين بالمخاطر، تتمحور عملية ادارة المخاطر على مراقبة وقوع المخاطر المحتملة الحدوث، بحيث تتضمن مجموعة من السياسات والنظم التي تنفذها الادارة بهدف تحديد نوع الخطر وحجم الخطر وكيفية معالجته

وإنشاء ضوابط للسيطرة عليه، فأن تحسين الاداء الاقتصادي لأي وحدة اقتصادية، يعتمد بشكل اساسي على ادارتها للمخاطر، لذلك على المنظمات التوسع في نظرتها لإدارة المخاطر والأخذ بعين الاعتبار بأن للمخاطر نوعان احدهما سلبي والاخر ايجابي (Knutson,2013,p6)، ولان مفهوم اداة المخاطر يعتبر علماً جديداً نسبياً تم تعريفه بطرق عدة إلا ان جل هذه التعريفات تتعلق بدرجة اساسية بالمخاطر البحتة ، ومعرفه نوع الخطر الذي يهدد او يعزز مسير المنظمات الاقتصادية وقدرتها على معرفة المخاطر وسبل مواجهتها (لطيفة،2012، ص72).

وقد عرفت ايضاً هي تنظيم متكامل يهدف الى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل واقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه، وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار انسب الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب والتدريب على الممارسات الفضلى من اجل بناء آليات لمتابعة وتقييم ادارة المخاطر (يونس،الريس،2011ص33)، لذلك قامت (COSO) في عام (2004) بنشر المفاهيم الرئيسية للإطار الذي يمثل ادارة مخاطر المشروع بشكلها المتكامل، وعرفت بانها العملية التي تتم من قبل مجالس الادارات و الافراد العاملين فيها من اجل تحديد الوقائع التي يكون لها تأثير مباشر على خطط المنظمة . وفي ضوء ما سبق يتضح للباحثة ان ادارة المخاطر هي الاداة التي تساعد على تحقيق تطلعات واهداف الادارة، ذلك عن طريق مشاركة الاقسام في الوحدات الادارية بدءاً من رأس الهرم الاداري المتمثل بمجلس الادارة ووصولاً الى وحدة ادارة المخاطر والموظفين العاملين في المنشآت فكلما كانت ادارتهم حصيفة لمواجهة المخاطر يساعد ذلك على زيادة القيمة الاقتصادية .

2-1-10 هيكل ادارة المخاطر

ان الدور الرئيسي الذي من اجله أنشئت هذه الادارة هو ضمان تحقيق تطلعات الادارة، والتي تتمثل بشكل اساسي في تعظيم خلق القيمة، واكتساب ثقة المساهمين، فتضع المنشآت سياسات ذات قدرة على مراقبة المخاطر والسيطرة عليها (Fadun,2013,p69) .

وللعمل بفاعلية وكفاءة كان لابد ان تتوزع الادوار على كافة المستويات في الهرم الاداري كالآتي
(Airmic,2010,p12):

دور مجلس الادارة

تصميم نظام رقابة داخلي يتمتع بقدرة على دراسة مدى وقوع الاخطار المقبلة.

كيفية ادارة الاخطار غير المرغوب بها والتي يمكن ان تحدث.

احتمالية تحقق الاخطار وكيفية مواجهتها.

الاثار الضمنية لقرارات مجلس الادارة على المخاطر.

دور الوحدات الوظيفية

المسؤولية الاولى في ادارة المخاطر تقع بشكل روتيني على عاتق الوحدات الوظيفية.

تعريف وحدات العمل بالمخاطر الرئيسية واليومية التي قد تتعرض لها حسب نشاط الوحدة.

وضع اولويات العمل في ظل تحليل الخطر من خلال الاجتماعات الدورية لإدارة المخاطر لكل وحدة على حده .

دور وحدة ادارة المخاطر

قد تحمل هذه الوظيفة كاهل من المسؤولية يتعدى كونها وظيفة تتم في جزء من الوقت الى وحدة

كاملة تعمل على ادارة المخاطر مدار الوقت ذلك من اجل تحسين ادارة هذه الوحدة

تضمن (Arowolo,Ahmad,2017,p40):

وضع سياسات واضحة لإدارة المخاطر بشكل سليم وفعال.

بناء الوعي الكافي حول المخاطر داخل الوحدات والتعريف بها بشمولية.

تصميم مراجع ومستندات للعمليات لمساعدة الإدارة في المستقبل.

التنسيق بين أنشطة مختلف الوظائف فيما يختص بنواحي إدارة المخاطر.

11-1-2 فوائد إدارة المخاطر للمنظمات

إدارة المخاطر مجموعة من الفوائد التي تحددها بعض السياسات والاجراءات التي تتناسب مع عملية الحد من الخسائر، فأن تنفيذ هذه السياسات لا تمنع الوقوع في المخاطر بالمطلق، وإنما يحد من عواقب حدوثها او يوفر الاساليب التي تتجنبها في المستقبل، ومع ذلك يجب على المنظمات الالتزام بتنفيذ هذه الاجراءات لأنه يترتب عليه مجموعة من الفوائد المتمثلة في (Fadun,2013,p229):

زيادة استقرار العمليات وتعزيز عمليات التحسين المستمر.

تجنب غرامات عدم الالتزام بالأنظمة والقوانين.

حماية المجتمع والبيئة من الاضرار.

تعزيز القدرة على مواجهة الظروف الطارئة .

تعزيز الميزة التنافسية، تعزيز القيمة الاقتصادية وزيادة ثقة المساهمين.

حماية السمعة والصورة العامة، و الحفاظ على الموارد المتمثلة بـ الوقت/دخول/الأصول.

الحد من الالتزامات القانونية، الحد من تهديدات وتعزيز الفرص.

12-1-2 تصنيفات الخطر

تصنف المخاطر تبعاً لعدة امور في المنظمات ومنها:

أولاً: تصنيفات المخاطر حسب مسبباتها ونتائجها (الشريبي، 2014، ص13)

المخاطر العامة: وهي عبارة عن المخاطر الاساسية، او الجماعية، حيث يتسبب في وقوع هذه المخاطر ظواهر اقتصادية وسياسية واجتماعية وهي المخاطر التي يقع تأثيرها على اكبر شريحة سكانية ممكن وقد يقع على السكان بأكملهم، على اختلاف فئاتهم، وتبعاً لذلك فإن الخسارة او الربح المترتبة على وقوع مثل هذه المخاطر تطل اثارها كافة الافراد والممتلكات والجهة المسؤولة عن ادارة هذه المخاطر هي الدولة، بحيث لا تتعامل المنظمات تأمين مع مثل هذه المخاطر.

المخاطر الخاصة: هي الخسارة التي تنشأ عن طريق تصرفات او احداث فردية، يشعر بها الافراد المعنيين بوقوع هذه المخاطر، حيث لا تتعدى حدود المسؤولية الفردية وتقبل المنظمات تأمين التعامل مع هذه المخاطر كونها محدودية الخسارة ولا تطل الجميع .

ثانياً: تصنيفات المخاطر حسب الحدوث (لطيفة، 2012، ص12)

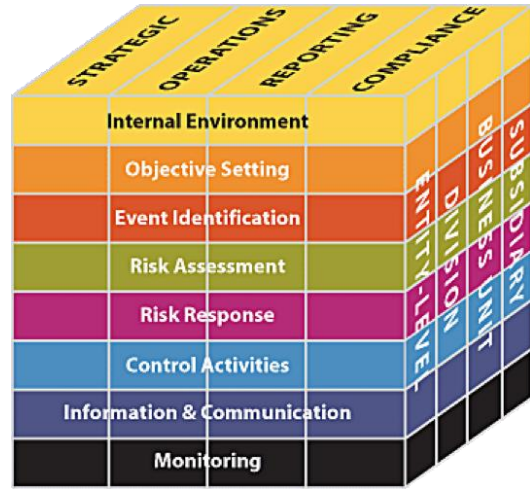
المخاطر الشخصية: وهي المتمثلة بفقدان القدرة على كسب اليراد او الدخل وهي التي تصيب الفرد بصفة مستقلة ومباشرة بحيث يمكن قياسها وتنبؤ بها، حيث تقبل منظمات تأمين التعامل مع هذه المخاطر كونها تتصف بالفردية.

مخاطر الملكية: هي الممتلكات التي تحتمل الاصابة بالتلف او السرقة، وتبعاً لذلك فإن الافراد الذين يمتلكون مقتنيات خاصة بهم يتعرضون الي الوقوع في مثل هذه المخاطر، وقد تكون الخسارة فيها مباشرة او غير مباشرة .

مخاطر المسؤولية: هي المخاطر التي يتسبب في حدوثها افراد ويتضرر منها الافراد الاخرين، بحيث يكون الفرد المتسبب في وقوع هذه المخاطر هو الشخص المسئول عن ادارتها امام القانون.

13-1-2 إطار COSO لإدارة المخاطر

تضمن إطار (COSO) المطور في سنة (2004) المتمثل بشكل ثلاثي الأبعاد بالاعتماد على العلوية على أربعة أهداف رئيسية تلبى احتياجات المنظمة في تحقيق خططها ، حيث تم بناء هذه الأهداف بتركيز على الجوانب المنفصلة من إدارة المخاطر لكي توفر تأكيد معقول حول أداء مجلس الإدارة في تأدية دورها الرقابي .



الشكل رقم (3-1) العوامل المرتبطة (COSO- ERM) لعام (2004)

(Hardy,2010,p17)

يمثل الشكل رقم (3-1) العوامل المرتبطة بإدارة المخاطر (COSO-ERM) ثلاثي الأبعاد لبيان أنواع المخاطر في المنظمات والتي تحتوي على مجموعة من الأعمدة التي تحدد العلاقة بين مكونات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر كما وضعتها اللجنة (COSO).

أولاً: الاهداف

الاهداف الاستراتيجية: يعبرالهدف الاستراتيجي عن ماهية المنظم حيث يترجم نوع نشاطها، والمستوى الذي تطمح ان تصل إليه هذه المنظمة، فلسفة الادارة المتمثلة بربط النتائج المتوقعة مع قدرته على تحقيق هذه الاهداف، فيجب ان تتمتع هذه الاهداف بالوضوح، وارتباطها الوثيق في طبيعة الانشطة التي تمارسها المنظمات (راجي،2012،ص20).

الاهداف التشغيلية: تتمثل بأهداف الاداء وحماية الموارد من ضياع، فتقوم الادارة التنفيذية بالمتابعة لكافة العمليات التشغيلية في المنظمات الاقتصادية، و كيفية سير هذه العمليات وتحديد درجة كفاءة إنجازه للمعرفة مدى تحقق الاهداف المرسومة، وصياغة التقاريرعنها، وتعد الاهداف التشغيلية النقطة الاساسية للتوجيه الموارد المخصصة .

اهداف التقارير: تتمثل بإعداد التقارير التي تحتوي على البيانات المالية، والغير مالية، بحيث توفر معلومات تخدم اطراف خارجية وداخلية، فتعتبرهذه الاهداف الاكثراهمية لخدمة صنع القرارات، لأنه مع توفر معلومات ذات موثوقية عالية يتم اتخاذ قرارات صائبة .

اهداف الاذعان: تشمل اهداف الاذعان مراعاة كافة الضوابط القانونية، ومتطلبات اسواق المال، والمعايير الدولية، فبعض القوانين قد تكون قوانين غير مباشرة او مباشرة ومن الامثلة على القوانين غير المباشرة القواعد الناظمة للحريات العامة وحماية البيئة اما المباشرة تتمثل بالسياسات الضابطة ذات الصلة التي تتعلق بشؤون الموظفين، وضرائب وتأمين (راجي،2012، ص16).

ثانياً: المكونات

البيئة الداخلية: تتمثل البيئة الداخلية بفلسفة الإدارة في كيفية معالجتها للمخاطر وكفاءة الهيكل التنظيمي في إدارة البيئة الداخلية، وطرق إسناد المسؤوليات بالاعتماد على النزاهة والقيم الأخلاقية (الواردات،2013،ص2).

تحديد الأهداف: تختص بعملية التحديد المسبق للأهداف الاستراتيجية من قبل الإدارة ، وتحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف ، أي الرغبة بالمخاطرة، علماً أن إنسجام الأهداف مع تطلعات المنظمات يسهل تحقيقها (احمد،2010،ص29).

تعريف الحدث: يتمثل بتحديد الأحداث الداخلية والخارجية والعوامل المؤثرة التي قد تؤثر على الأهداف الموضوعة مسبقاً، مع القدرة الكافية على التفرقة بين الفرصة والمخاطرة (Weldonh,2017,p278).

تقييم المخاطر: يجب أن يتوفر لدى الإدارة القدرة على تقييم المخاطر ، وتحديد كيفية التعامل معها حال حدوثها ، حيث يتم قياس المخاطر على أساس مصادر البيانات والمخاطر المتأصلة والمتبقية (COSO,2013,P12).

الاستجابة للمخاطر: هي عملية التعامل مع المخاطر في حال حدوثها وكيفية قبولها والقدرة على الحد من آثارها ويعتمد هذا المكون على وجهة نظر الإدارة لعمليات الاستجابة (Hayna,Free,2014,p320).

أنشطة المراقبة: هي عملية صياغة الإجراءات والسياسات اللازمة للتنفيذ، والتي تساعد في تحديد المخاطر، وتحد من وقوعها، وتعد من مراحل التكامل مع الاستجابة للمخاطر (COSO,2013,P4).

المعلومات والاتصالات: هي عملية تحديد المعلومات الداخلية والخارجية ذات الصلة التي يجب أن ترسل وتسلم في إطار زمني معين لتمكين الأفراد من القيام بالمهام على نحو فعال؛ ذلك من أجل فرض التواصل في الهرم الإداري (الخيرو،2013،ص408)

المراقبة: هي عملية المراقبة العامة لإدارة المخاطر في المؤسسة بمجملها وإجراء التعديلات اذا استدعى الأمر ذلك؛ حيث يتم المراقبة إما عن طريق الأنشطة الروتينية أو التقييمات المنفصلة أو كلاهما معاً (Weldonh,2017,p279) .

14-1-2 انواع المخاطر و فقأل (COSO-ERM)

تشمل جميع المخاطر التي تنشأ عن القوى العاملة والعوامل المحيطة، لذلك تعتبر من العمليات ذات الاهمية في المنظمات الاقتصادية، كونها ممارسة مهنية مقبولة من اجل السيطرة على احتمال الوقوع في الخطر، والمحافظة على القيمة الاقتصادية (Hardy,2010,p10) هذا وقد توسع إطار (COSO-ERM) لكي يشمل كافة المخاطر التي لا تقتصر فقط على مخاطر مرتبطة بالمنظمات الاقتصادية وتشمل:

المخاطر الاستراتيجية: و تتضمن تخطيط، الموارد المطلوبة للتأسيس وتوسع في العمل ، وقد تكون اثار هذه المخاطر سلبية او ايجابية، حيث ينشئ مثل هذا النوع من عقبات سياسية، او تطور التكنولوجي بحيث ينطوي على محددات تتعلق بإدارة المنظمات (Fredrick,et.al,2014,p172).

المخاطر المالية: تخضع هذه المخاطر لأسباب اقتصادية بحثة كتقلبات اسعار صرف العملات و اسعار الفائدة ومخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان، الالتزامات الضريبة، ومتطلبات الميزانية.

المخاطر التشغيلية: ترتبط بشكل مباشر في المشاكل الداخلية التي تحدث نتيجة احتيال الموظفين او مجلس الادارة، وقد تنشئ هذه المخاطر بسبب عدم كفاية السياسات و الانظمة الداخلية التي من شئها السيطرة على الاحداث غير المتوقعة وقد تحدث هذه المخاطر نتيجة التنفيذ الخاطئ للانظمة (جميل،2014،ص89).

المخاطر المعلوماتية: تنشئ اما عن عدم توفر المعلومات ،او توفر معلومات لا تدعم احتياجات صنع القرار لقطاع الاعمال ،وفي بعض الاحيان توفر الغير دقيقة لمعلومات يؤدي الى فشل القرار الذي يبني عليها، بحيث تشمل هذه المعلومات البيئة الخارجية او الداخلية التي تتعلق بالمنظمات الاقتصادية .

المخاطر القانونية : هي المخاطر التي تقع بسبب عدم الالتزام بالإنظمة والقوانين بحيث تحدث تبعاً الى عدم الازعان والامتثال الى الممارسات المعنية التي تسير اليه الواجح ومعايير العمل السليم (راجي،2012،ص49).

مخاطر السمعة: ترتبط هذه المخاطر بفقدان الشهرة والعلامة التجارية مما يؤدي الى إشاعة سمعة سلبية المنظمات، بحيث يؤثر ذلك بشكل مباشر على وقوع خسائر ناجمة عن تدهور سمعة، مما يؤدي الى انتقال العملاء الى المنظمات المنافسة (Appah,Emeh,2013,p36).

2-2 المبحث الثاني

العوامل المرتبطة بإدارة المخاطر وعلاقتها بالرقابة الداخلية وفقاً (COSO-ERM)

التمهيد

تم التطرق في هذا المبحث الى مفاهيم المرتبطة بإدارة المخاطر وعلاقتها بالرقابة الداخلية وفقاً لما نصت عليه اللجنة المنظمات الراعية، وتم التطرق الى العلاقة بين إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والرقابة الداخلية، وذكر المخاطر المحتملة نتيجة ضعف الرقابة الداخلية، وتم تطرق ايضاً الى خطوات تقييم ادارة المخاطر.

1-2-2 البيئة الرقابية

سبق الذكر بأن لجنة (COSO) عرفت الرقابة الداخلية: انها عملية متأثرة بكافة الافراد المعنيين في العمل داخل المنشأة، ويتضح من هذا التعريف العام ان عملية الرقابة الداخلية هي مجموعة الاجراءات المصممة بالتعاون مع الادارة والموظفين؛ من اجل مراقبة عملية سير الاهداف ويمكن ذكرها كالآتي (الذنيبات،2010،ص173): كفاءات العمليات، دقة البيانات والالتزام بالسياسات، وانطلاقاً من هنا جاء الاطار المتكامل (COSO-ERM) المتمثل بعوامل إدارة المخاطر، بحيث يتضمن كل مكون مجموعة من الاجراءات ينبغي القيام بها كحد ادنى للتوفير نظام رقابي سليم وفعال، مع العلم بأنه ليس هناك نظام رقابي مثالي يتبع في المنظمات يوفرها الاجراءات بشكلها المطلوب تماماً على الوجه المكتمل (الوقاد ووديان، 2010، ص177) وجاء هذا تطور في الإطار بسبب اختلاف أنشطة المنظمات و الظروف الخاصة المحيطة بكل منها إلا ان هذا الاطار يوفر مجموعة من القواعد العامة، التي تعد عناصر اساسية ينبغي اتباعها لتحسين الرقابة الداخلية (6-5, p, Accounting General Office,2013).

حيث تعتبر البيئة الداخلية في المنظمات عصب العمل البناء، لذلك يقتضي على الإدارة ان توليه بالغ الأهمية، فقد تعرض تقرير اللجنة (COSO) الى عناصر البيئة الداخلية والتي سبق ذكرنا لها (Romney,2013,P195) والان نذكرها بشكلها التفصيلي كالآتي:

الالتزام بالنزاهة والأخلاق

ان النزاهة والأخلاق بالنسبة للمنظمات هي عبارة عن مجموعة من السلوكيات التي تترجمها الإدارة بطرق عدة اما مكتوبة في اللوائح، او خطابات ترسلها الإدارة بصفة دورية للعاملين، بحيث تتضمن هذه اللوائح طرق التعامل مع الاطراف الداخلية والخارجية بالأخلاق الرفيعة من اجل المحافظة على سمعة المنظمات، والحث على السلوكيات اللازمة للحفاظ على سرية المعلومات التي تمس المنظمة بشكل مباشر.

الرقابة الداخلية في مجلس الإدارة

يجب ان يكون اغلبية الاعضاء في مجلس الإدارة مستقلة من خارج المنظمة من اجل تجنب التلاعب ولأن الإدارة تلعب دورا مهما في وضع بنود الرقابة الداخلية ، وتقوم بمتابعة الاداء، ومراجعة السياسات سنويا، لذلك يجب ان تتمتع بالخبرة، ولديها القدرة على تمثيل المساهمين.

توزيع المهام من اجل السعي لتحقيق الاهداف

تتأثر الرقابة الداخلية بتفويض الصلاحيات والمسؤوليات داخل المنظمات ان النهج السائد في اغلب المنظمات هو تشجيع الافراد على المبادرة في صنع القرار، ذلك لان تحمل الافراد مستوى من المسؤولية يجعلهم اكثر قابلية للتطور وتزيد من قدرتهم على حل المشكلات.

العمل على تطوير الافراد بما يحقق الاهداف

يتعلق هذا البند في سياسات وقرارات ادارة الموارد البشرية وشؤون الموظفين، من حيث التدريب و التوظيف والترقية، وتعتبر هذه المعايير من الاجراءات المهمة في البيئة الرقابية للمنظمات وتصاغ هذه الاجراءات كالآتي (Arens and Loebeck,2013 ,p384):

سياسات الترفيع ومعايير الترقية والتي يتم اعلانها للموظفين.

وجود اجراءات خاصة للتدريب.

الاجراءات واللوائح التي تبين لحديثي التوظيف المهام والمستوى المطلوب .

اجراءات النزاهة المتعلقة في اداء الموظفين واختيار المرشحين للتوظيف .

الاجراءات المتخذة حيال التجاوزات.

مسائلة الافراد عن مسؤولياتهم لتحقيق الاهداف

تتضمن هذه المرحلة الالتزام بالكفاءات، فينبغي على جميع الافراد داخل المنظمات القيام بواجباتهم على اكمل وجه ،مع الاخذ بعين الاعتبار ان الادارة مسئولة عن تحديد المهام والمستوى المطلوب والتدريبات اللازمة للتطور بالعمل ذلك الامر الذي يساعد للوصول الى المستوى الملائم ويمكن تلخيص اجراءات الكفاءات التي يجب ان توفرها الادارة فيما كالاتي (Accounting General Office,2013,p7) :

تحديد مستوى الكفاءات للوظائف .

مراعاة مبادئ الكلفة والمنفعة لكل مستوى وظيفي .

تحليل المهارات الخاصة بالوظائف المعينة ذات الصبغة الخاصة .

2-2-2 تحديد الاهداف

من المتعارف عليه ان تحديد الهدف يسبق عملية التعريف الحدث، فيتوجب على منظمات توضيح الاهداف الفرعية والرئيسة التي تدعم رؤيتها الاستراتيجية من اجل خلق قيمة اقتصادية للمنظمات اما الاهداف التشغيلية فيتم صياغتها على اساس فاعلية وكفاءة العمليات بحيث تكون تقارير موثقة تساعد في عمليات صنع القرار(COSO,2004,P13)،

ويجب ان تتسم الاهداف بالسهولة والفهم لكي تتكامل سلسلة تحقيق الاهداف الفرعية مع الاهداف الرئيسية، ذلك للتأكيد من تحقق الاهداف المرسومة، وقياس اداء هذا المسير عن طريق مجموعة من المقاييس وعوامل تحديد النجاح، لمعرفة مدى تحقق الاهداف و إيجاد طرق بديلة للحد من المخاطر المترتبة عليها (Romny and Stiendr,2013 ,P153).

2-2-3 تعريف الحدث

يتمثل تعريف الحدث بتخمين الاحداث المحتملة، وتحديد ما اذا كانت هذه الاحداث تؤثر سلبا او ايجابا على المنظمات للمعرفة للحدث التي تعد تهديدا تسمى خطرا سلبيا فيجب تقييمه والاستجابة للحد من اثاره، اما الحدث الذي يمثل فرصة فهو خطراً ايجابيا يساعد الادارة في تمكين السير لتحقيق الاهداف، حيث تنشئ هذه الاحداث من مجموعة واسعة من الاسباب الداخلية والخارجية هي كالاتي (Romny and Stiendr,2013 ,P156):

الاحداث الطبيعية

مثل الكوارث والحرائق والفيضانات او توفر مصدر طاقة او نقصانه والقيود التي تحد من تطويره.

الاحداث السياسية

وهي السياسات العامة في الدول التي تتمثل في قوانين الضرائب، المعايير الدولية العامة، مدى تأثير الدولة في الاستثمارات الخارجية، والقوانين الناظمة للتنافس بين المنظمات.

الاحداث الاقتصادية

تتمثل هذه الاحداث بحركة النقد وما يؤثر عليها من قوانين ضابطة في الاسواق المالية مثل توافر راس المال المسموح به، حركة اسعار النقد، القدرة على اصدار إتمانات بنكية وتقلبات اسعار صرف العملات.

العوامل الاجتماعية

هيكله الاسره والتركيبة السكانية، تغيرات سلوك المستهلك، تقلبات العرض والطلب، الاختلاف في المعتقدات و الاعراف الاجتماعية .

الاحداث التكنولوجية

تتمثل بـ: التطور في التقنيات، تغيير البيئة التحتية الالكترونية، ازدياد الحاجة في سوق العمل الى بيئة اقتصادية اكثر تطوراً وتحديداً مع مجريات التكنولوجيا في العصر الحالي اما العوامل الداخلية كالآتي: الافراد والعمليات والتي تتضمن مهارات وقدرات الموظفين والتصرفات غير الاخلاقية و الاضطرابات في الامن الوظيفي، اما العمليات تكون مشاكلها في تعديل الانظمة او سوء في التقييم او التنفيذ، حيث يصبح هناك فجوة بين النظرية والتطبيق.

ولحد من هذه الاحداث والعوامل التي تؤدي الى فشل تحقيق الاهداف اوردت اللجنة مجموعة من اليات للتعريف الحدث (COSO,2004,P22)وهي تقنيات تترايط في التطبيق من اجل اتاحة فرصة لتحليل المخاطر وتحويلها الى فرص بديلة وهي كالآتي: استخدام قوائم شاملة للأحداث المحتملة، تحليل العمليات، ورش العمل والمقابلات، رصد اهم النقاط والاحداث الرئيسية، وقد اورد (خيرة،2012،ص62) في ما يتعلق بعملية تعريف وظيفة المخاطر بأنها وظيفة ذات اهمية بالغة تناط بالافراد ذوي الكفاءة والخبرة في المنظمات كبيرة الحجم وتحمل مسمى وظيفي (مديراً للمخاطر)، اما في المنظمات صغيرة الحجم تكون وظيفة لأحد المدراء الكفو بحيث يقوم بالتحديد الاعتيادي للمخاطر مثل التفتيش الدوري، المراجعة الواضحة للقوائم المالية، التعرف على مؤشرات المخاطر ودراسة احتمال وقوعها.

4-2-2 تقييم المخاطر

يجب على المنظمات تحديد اهدافها من اجل تقدير مخاطرها والسيطرة على تهديدات التي تواجهها سواء كانت داخلية ممثلة بنوعية المستخدمين، طبيعة عمل المنظمات، خصائص عمليات المعالجة، او خارجية مثل التغيرات الاقتصادية تطورات تكنولوجيا، منافسة الشركات فانه من الافضل ترتيب اولويات العمل وفقاً للخطر الاكثر احتمالاً؛ بحيث تتمثل هذه الاولويات بمعرفة التعرض للخسارة، واحتمالية حدوثها، وطرق تجنبها، وتشتمل عملية تقييم المخاطر على المخاطر المتأصلة والمتبقية، وتعني المخاطر المتأصلة المخاطر الحدث الموجود قبل اتخاذ الادارة اجراء السيطرة على حدوثه، اما المتبقية هي الخطر الباقي بعد تنفيذ الرقابة الداخلية وتتضمن عملية تقييم المخاطر مراحل كالآتي (COSO,2017,P20):

التحديد الواضح للهدف لتمكن من تحديد الهدف

سبق الذكر بأن التحديد الواضح لأهداف هو اللبنة الاساسية لتحديد المخاطر، ولان تحقيق الاهداف هو معيار تقييم الاداء في المنشآت ، فمن الضروري توفير تغذية راجعة مستمرة من جميع المستويات الادارية لتحذير من اي خطر قد يعيق تحقيق الاهداف.

تحليل الخطر

يجب على الادارة ان تحدد احتمالات تعرض المنظمات للأخطار، وتحديد الاطراف المتأثرة والجهات المؤثرة ، ومعرفة الطرق المناسبة للمعالجتها.

اساليب ادارة الخطر

بعد التعرف على نوع المخاطر مهما كانت داخلية او خارجية، ينبغي على الادارة اتخاذ السياسات الملائمة للمواجهة تلك المخاطر للحد من اثارها السلبية التي قد تؤثر على المنظمات (Accounting General Office,2013 ,p8-9).

5-2-2 الاستجابة للمخاطر

ان عملية الاستجابة للمخاطر تتطلب تفكير استراتيجي على نطاق واسع حيث تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من البدائل مثل التكلفة، العائد والوقت، حيث يتم تحليل التكلفة والعائد من خلال قياس الإسهام الذي تقدمه إدارة المخاطر؛ عن طريق تقرير ما إذا كانت العوائد تتجاوز تكلفتها ومقدار هذا التجاوز، وهي تعتبر أسلوباً جيداً للصنع القرارات في إدارة المخاطر، وفي هذه المرحلة يتعين على الإدارة تحديد اساليب الاستجابة للخطر، للحد منها او امكانية قبولها والتعامل معها ، فضلاً عن تحديد اساليب الاستجابة يجب على الإدارة ان تقيم التكاليف والفوائد التي تنتج عن هذه المخاطر، وتحديد ما اذا كان اجمالي المخاطر المتبقية والعامه، في اطار القبول او المخاطرة ،ومن طرق هذه الاستجابة (Romny and Stindr,2013 ,P108)

تجنب الخطر: تكون عن طريق الابتعاد عن الانشطة التي تعزز الوقوع في المخاطر، مع العلم بأن الابتعاد عن هذه الأنشطة بهذه الاساليب؛ تعد طريقة سلبية لان كثير من المخاطر يجب ان تتعامل بطرق إيجابية .

قبول الخطر: يقبل الخطر عندما تكون تكاليف منعه اكبر من الخسائر المتوقعة من حدوثه.

تقليل الخطر: تعتمد عملية تقليل الخطر على؛ التنفيذ الفاعل الانظمة الرقابة الداخلية، وتعزيز أنشطة ادارة المخاطر .

مشاركة الخطر: هنا يقسم الخطر وينقل الى اطراف اخرى من خلال الأنشطة مثل التأمين او التحوط .

6-2-2 أنشطة الرقابة

هي مجموعة من السياسات التي ينفذها العاملين في جميع المستويات كلاً حسب اختصاصه ومستوى مسؤولياته، وهي عدد من الأنشطة المتنوعة مثل المرفقات والتراخيص، الفصل بين الواجبات، ومن هذه الأنشطة (COSO,2004,P63).

الفصل الملائم بين المهام

يشمل الفصل بين الواجبات تفويض السليم للمعاملات و الأنشطة، وبسبب ضيق الوقت هناك صعوبة في الأشراف المباشر على كل فرد بشكل مستقل، فكان من الضروري اتباع مجموعة من الاجراءات لتفويض الصلاحيات ومن هذه الاجراءات التي تشتمل على مجموعة من الفصل الملائم (الذيات، 2010، ص182): الفصل بين الحيازة والرقابة الفصل بين الترخيص بالعمليات المالية وحيازة الاصول، الفصل بين مسؤوليات تشغيل الاصل، ومسؤولية تقييم الاداء، الفصل بين المهام في إطار التشغيل الالكتروني للبيانات ودائرة تكنولوجيا المعلومات.

التصريح الملائم للعمليات المالية و الأنشطة

للتحقيق الرقابة الفعالة من المفروض تحديد مستوى من الصلاحيات، لكل مستوى اداري والمهام المطلوبة منه، وله نوعان اما التفويض العام الذي يتمثل بالتعامل مع الاحداث الروتينية اليومية دون الحصول على موافقة خاصة، او التفويض الخاص الذي يرتبط بالأنشطة التي تتطلب مراجعة الادارة للموافقة عليها (COSO,2004,P64).

اختيار وتطوير الأنشطة الرقابية

من المفروض ان تكون المنهجية التي تتبعها الادارة لتطوير وتنفيذ النظم هي منهجية واضحة بدرجة؛ تكفل المنظمات تحقيق الاهداف بشكلها الامثل (Romney,2015,p195).

نشر أنشطة الرقابة على نحو محدد

يتمثل هذا البند بمراجعة وتقييم الاداء، وهي الاجراءات الفعالة التي يطلق عليها الضبط المستقل ذلك للمعرفة؛ اسباب الاخفاق فبعض الافراد لا يقومون بالأخطاء بشكل متعمد او لا يكثرثون ما لم يقوم شخص بمراقبة ادائهم، وقد يكون هنالك انحراف مقصود يجب مراقبته (COSO,2017,P19).

تساعد نظم المعلومات بشكل رئيسي في انتاج التقارير الخاصة بعمليات الرقابة الداخلية حيث تمكن العاملين من التعرف على المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب الذي يساعدهم في اتمام المسؤوليات في الفترة الزمنية المطلوبة (لظن،2016،ص34)، وعلى الادارة متابعة عملية الابلاغ على جميع الاتجاهات في الوحدة عبر قنوات الاتصال داخل المنظمات، لضمان وصولها في الموعد الذي يتناسب مع الحدث وصنع القرار، وازافة الى ذلك تعد قنوات الاتصال التي تربط الشركة في الاطراف الخارجية مهما؛ ايضاً لأنها ممثلة بالموردين وحملة الاسهم، وقد تتطلب عملية ادارة المخاطر اكبر حجماً مما هو متعارف عليه، لان عملية ادارة المخاطر تحتاج الى مزيد من البيانات التاريخية لمتابعة الاداء الفعلي و امكانية مقارنته مع التوقعات، مما يوفر للمنظمات قاعدة بيانات تحتوي على مجموعة من التوقعات المبكرة في الاحداث محتملة الحدوث وتعد خطراً على المنظمات وهذا ما يعزز من تمكين منظومة ادارة المخاطر (غانية،2015،ص54).

ففي ادارة المخاطر مهما كان مصدر المعلومات داخلياً او خارجياً فإن الاهمية النسبية تلعب دوراً مهماً في قيمتها لدى ادارة المخاطر، فبعض المعلومات تساعد الادارة على تحليل الخطر وتقييمه بشكل فعال، وتمكن المنظمات من الاستجابة للخطر بطريقة السليمة (COSO,2004,P67) ويمكن تليخيص اجراءات المعلومات والاتصالات كالآتي:

توفير قنوات اتصال مع الاطراف الخارجية، وضبط انظمة المعلومات بشكل شامل لمنع التلاعب والاختراقات.

وضع آليات لنقل المعلومات الى الاطراف الخارجية في الوقت المناسب، وتحديد نوعية المعلومات التي تنتقل من والى البيئة الداخلية.

رسم الخطط التي تتيح تطور انظمة المعلومات، والتوسع في قابلية تطويرها مع مرور الوقت .

تعتبر عملية الرصد من المسؤوليات الضرورية لتحديد كفاءة عوامل ادارة المخاطر والتي تعمل على الرصد المستمر لأجزاء المختلفة من نظام الرقابة الداخلية فتقوم ادارة المخاطر الممثلة بالافراد ذوي الخبرة والاختصاص بالمتابعة الدورية للأنشطة اليومية، و اصدار التقييمات المنفصلة عن كل نشاط والخطر الذي يهدده وتتبع عملية التقييم الابلاغ عن اوجه القصور، بحيث يتم الافصاح عنها في التقارير المالية، وتسييل ضوء على الخطر الاكثر احتمالاً والذي يهدد المنظمة بشكل مباشر, (Burns and Herrygers, 2014, p7) :

وتتم عملية المراقبة بطريقتين هما:

الرصد الدوري المستمر والمنفصل، يقوم به المدققين الداخليين لمراقبة العمليات التشغيلية؛ عن طريق الاستعانة بالأنشطة الرقابية والسياسات الضابطة لها .

مراقبة المهام ضمن سياسات المسار الاعتيادي للأنشطة التشغيلية والتي تتمتع بالمرونة من اجل الاستجابة لأي تغيرات طارئة.

علما بأن (COSO-ERM) اللجنة المنظمات الراعية قد اعادة صياغة مكوناتها التي اصدرتها في عام 2004 الى صيغة جديدة في عام 2017 على النحو التالي :

COSO



الشكل (1-4) (COSO-ERM) لعام (2017)

9-2-2 مفهوم البنوك التجارية

ان البنوك تعتمد على عدد كبير من العمليات المصرفية الواسعة والتي تتمثل في القروض طويلة الاجل، وقصيرة الاجل، والعمليات مع الخارج، وان هذا التنوع في التعاملات المصرفية يشكل مخاطر مختلفة تؤثر على جودة ادائها، والحصة السوقية لها في ظل هذا التنافس القوي على تحقيق ميزة تنافسية عالية (Ayagre,2014,p381)

حيث تختلف البنوك بأنواعها حسب طبيعة العمل التي تزاولها فالبنوك التجارية التي تمحورت عليها دراسة هي التي تمارس الاعمال المصرفية من قبول ودائع، تقديم قروض، او فتح اعتمادات مستندية، وقد تشارك في عمليات غير المصرفية مثل بيع وشراء الاسهم والسندات.

وبلاعتقاد على ماسبق ذكره فأن البنوك التجارية هي حلقة الوصل بين حملة الاموال الكبيرة وبين العمليات التجارية التي تحتاج الى تمويل، حيث تتم هذه المعاملات عن طريق المراكز والفروع الرئيسية (جمعية البنوك في الاردن، 2014).

وفي ظل هذه الخدمات الواسعة التي تقدمها البنوك التجارية وبما انها تعتمد وبشكل اساسي على ودائع الجمهور، ذلك الامر الذي يجبرها على تمكين الرقابة الداخلية ، التي تضمن لها إحكام السيطرة على موجوداتها و تحقيق اهدافها بفاعلية، ولكي تتمكن من تلبية احتياجات السوق ولتضمن حقوق المودعين والمساهمين، بحيث تتولى دوائر الرقابة الداخلية على الجهاز المصرفي الاشراف على الاوضاع المالية وفق احكام التشريعات نافذة ، وقواعد الحوكمة التي يحددها البنك المركزي بموجب التعليمات صيغت لهذه الغاية (مرصاد و طفيش،2013،ص44)، اما بنسبة للعلاقة إدارة المخاطر والبنوك فهي تعتبر امراً ضرورياً لاي منظمة اقتصادية، وللمنظمات المالية على وجه الخصوص، وإدارة المخاطر تعد من الممارسات المقبولة للسيطرة على اكبر قطاع ممكن من المخاطر التي تؤدي الى فشل المنظمات المالية.

وان ضعف أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنوك يؤدي الى ازمات مالية تؤثر بشكل جوهري على مستقبل البنوك، ذلك بسبب التنوع في الاقسام الداخلية لدى البنوك فهي تختلف باختلاف الخدمات التي تقدمها للعملاء؛ لذلك تأتي الحاجة الماسة الاحكام السيطرة على هذه الاقسام بتمكين الرقابة الداخلية، للخروج برأي مهني محايد عن سلامة العمليات وتقارير(المدهون،2014،ص44).

2-2-9 العلاقة بين إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والرقابة الداخلية

لقد تطورت طرق متابعة وتدقيق العمليات الرقابية في المنظمات والقطاعات العامة والخاصة، واصبحت عملية التدقيق الداخلي هي صمام الامان الذي يسيطر على المخاطر، ولأنه يعمل على تحديد نقاط الضعف ويعالجها، ونقاط القوة ويعززها في انظمة الرقابة الداخلية ويساعد في تحقيق تطلعات الادارة بالاعتماد على نهج واضح المسير، لتقييم وتحسين فاعلية ادارة المخاطر، فضلاً على ان المدقق الداخلي هو العين الراصدة التي تشرف على جميع الانشطة في الوحدات الاقتصادية، وتقييم المخاطر الداخلية والخارجية وفق اساليب ادارة المخاطر للتنبؤ بالخطر، مع العلم ان هذه المهام ليست منوطة؛ بشكل مباشر و حرفي على المدققين الداخليين لأنها تعتبر سلسلة من تكاثف جهود جميع العاملين في المنظمات، وتعتبر ادارة المخاطر هي المظلة الشاملة، والتي تحوي جميع اساليب الرقابة والتدقيق التي تخدم نجاح كافة هذه العمليات (خيرة،2012،ص56).

مع الاخذ بعين الاعتبار بأن التدقيق الداخلي هو التقييم المستمر والدوري للعمليات الوحدات، والتقارير الحالية التي تصدرها، اما الرقابة الداخلية هي سياسات التي تستخدم من اجل مراقبة المخاطر قبل اصدار التقارير وانجاز العمليات، وبذلك تتكامل عملية ادارة المخاطر بسلامة العمليتين التدقيق والرقابة الداخلية، بتحديد الواضح لمستوى المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها المنظمات، هذا وقد يختلف مستوى المخاطر من منظمة الى اخرى وفقاً للسياسات و الانشطة التي تمارسها هذه المنظمات لذلك يتعين على ادارة المخاطر تخطيط واقعي وملائم للأنظمة الداخلية التي تخدم اهدافها (هجيرة، 2014، ص14).

كما ان هناك عدد من الاساليب والتقنيات التي من الواجب استخدامها في مراحل ادارة المخاطر وهي كالآتي (عبدلي، 2012، ص3): التزام الرئيس التنفيذي والمدراء، توزيع المسؤوليات في الوحدات، تخصيص الموارد، تطوير الوعي بالمخاطر، ولقد خرج التدقيق الداخلي من المفهوم التقليدي الذي يغطي الموارد المالية فقط ليشمل الدور الاكثر اهمية؛ وهو اضافة قيمة للوحدة الاقتصادية الممثلة بالتدقيق الاداري ، ويقع ايضاً في دائرة المسؤوليات التي التدقيق الداخلي عملية ادارة المخاطر وتقييم انظمة الرقابة الداخلية، والتي تعد العنصر الاساسي في ادارة مخاطر المؤسسة، وبالتالي يصبح لدينا سلسلة من السياسات التي تعزز احكام السيطرة على المخاطر وهناك مجموعة من اوجه تكامل التي تربط بين التدقيق الداخلي و ادارة المخاطر وهي كالآتي (جميل، 2014، ص103):

مرحلة التخطيط: ان الغرض الاساسي من هذه المرحلة الممثلة بتخطيط لعملية التدقيق هي بناء هيكل فعال على اساس ادارة المخاطر وتجنب حدوثها، فتعد خطوة جمع المعلومات من اهم الخطوات في هذه المرحلة، مع الاستعانة بدليل المخاطر المتعارف عليها، وبناءً على ما سبق فيتم تعديل الخطة اعتماداً على حاجة المنظمة الاقتصادية ان توجب الحدث تغيير الخطة.

مرحلة التطبيق والملاحظة: في هذه المرحلة يتضح مدى الالتزام بالمنظمات بسياسات و القوانين الضابطة، الخطط المتوقعة ومدى كفاءة الرقابة الداخلية، بحيث يتم صياغة التوصيات من قبل المدقق الداخلي في اوراق العمل لحصر اوجه القصور، وأخذها بعين الاعتبار من اجل تحسين فاعلية وكفاءة ادارة المخاطر ومعالجة المخاطر المحتملة (جميل، 2014، ص103).

مرحلة التقرير: وهي مرحلة الصياغة الرسمية لتوصيات المدقق الداخلي التي دونت في اوراق العمل، والمتمثلة بالأفصاح في تقاريرها عن نسبة المخاطر و انواعها، واحتمالية التعرض للخسارة وتضمن الحلول التي تقلل من اثارها السلبية.

المتابعة: بالتنسيق مع الادارة يتم متابعة التوصيات الواردة في تقرير المدقق للتقييم فاعلية الرقابة الداخلية عن طريق اختبار يهدف الى احكام السيطرة على المخاطر.

يتضح للباحثة مما سبق بأن الرقابة الداخلية هي جزء لا يتجزأ من ادارة المخاطر، حيث تسعى معظم المنظمات الى تطبيق النموذج شامل للرقابة الداخلية، الذي يوفر في تطبيقه ادارة المخاطر ولان ضبط الرقابة الداخلية بشكل فعال يعزز من كفاءة ادارة المخاطر؛ بحيث يتوسع مفهوم ادارة المخاطر من كونه سيطرة على المخاطر المحتملة الى التوسع في فئات الاهداف، والاهداف الاستراتيجية ويشمل المعلومات غير المالية، ويطور مفاهيم تقييم المخاطر مثل المخاطر القابلة للخسائر وتحمل المخاطر والاستجابة لها، حيث يتبين لنا ان العلاقة تكاملية بين كل من التدقيق الداخلي الذي هو عنصر من عناصر الرقابة الداخلية الذي يقيم المخاطر ويضبطها، اما الرقابة هي الاداء التي تحوي مجموعة من الاساليب للمتابعة العمليات قبل وبعد التنفيذ

10-2-2 المخاطر المحتملة نتيجة ضعف الرقابة الداخلية

لقد ازداد الاهتمام بنظم الرقابة الداخلية في الآونة الأخيرة وكان سبب؛ الاهتمام نظراً لدور الذي تقوم به الرقابة الداخلية من احكام السيطرة على مخاطر المؤسسة وضمان سير العمل وحماية الأصول والحفاظ على قدرة المنشأة النقدية والمحاسبية، فضعف هذا النظام وتردي كفاءته يعتبر من اكثر المشاكل التي تهدد القيمة الاقتصادية للشركات ويحدث نتيجة ضعف هذا النظام مجموعة من المخاطر المحتملة يمكن ذكرها كالآتي (حسام الدين، 2016، ص34): عدم كفاءة وصحة البيانات المالية المحاسبية، تلاعب بعض العاملين من اجل وإخفاء الحقائق، احتمال وقوع مخالفات القانونية، عدم الالتزام بالسياسات الداخلية والضوابط، تعرض الأصول للتلف او الضياع او سوء الاستخدام، عدم صحة البيانات الواردة في الدفاتر بسبب عدم كفاية المستندات المؤيدة لها.

11-2-2 قواعد إدارة المخاطر

تعد إدارة المخاطر عصب العمل الفعال في المنظمات و لقد تم الدعوة الى الاهتمام المتزايد لصياغة المبادئ والقواعد التي تنظم عمل هذه الادارة، ولتكون الدليل الاسترشادي للعاملين في هذا المجال على اختلاف أنشطة المنظمات حيث توفر هذه القواعد قدرة على التحكم بالمخاطر ومن هذه القواعد (لطيفة، 2017، ص35-38):

لا تجازف بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته

تنص هذه القاعدة على دراسة المخاطر بدقة و اتخاذ القرار على اساس لا يضع المنظمات في مهب الريح وخسارة غير محتملة، فبعض الخسائر تكون محتملة لدى المنظمات اما اذا كانت الخسارة المحتملة من التعرض لأحد القرارات او المواقف كبيرة للحد الذي ينشئ عنها خسارة غير محتملة، فأن المخاطر الواقعة لا تكون قابلة للتعامل، لذلك يجب تقليل الشدة المحتملة الى مستوى قابل للتعامل، بالإضافة الى ما سبق ذكرها فأن القدرة النقدية والاحتياطي يلعب دوراً مهماً في تغطية الخسائر التي تتعرض لها المنظمات، اما في حالات اخرى قد يكون حجم الخسارة اكبر من قدرة الاحتياطي او تدفق النقدي ومن هذا الامر فأن الخسارات التي تتحملها المنظمات تتفاوت تبعاً لحجم الموارد وحالة الخسارة .

فكر في الاحتمال

الافراد الاكثر تعاملًا مع المخاطر هم المؤهلين لإدارة هذا البند حيث يكون لديهم قدرة على تقرير شدة الاحتمال لان الامر لا يرتبط بحجم الخسارة بطريقة البحتة، بل يتعلق الشدة المحتملة لهذا الخطر

لا تجازف بالكثير مقابل القليل

تعبر هذه القاعدة عن مبدأ التكلفة والمنفعة، بحيث يجب ان تكون المنفعة اكبر من التكلفة لذلك ينبغي عدم الاحتفاظ بالمخاطر عندما تكون الخسارة المحتملة كبيرة ففي بعض المخاطر يكون قسط التأمين مرتفع لدرجة لا تتناسب مع قدرة المنظمات النقدية .

ومما سبق يتضح لدى الباحثة بأن القواعد التي تنظم عملية إدارة المخاطر هي عبارة عن قواعد مستقلة ومنتالية توفر للمنظمة بدائل للاستعمال حسب شدة المخاطر وحجم الموارد المتاحة في وقت وقوع الخطر، بحيث توجه القاعدة الاولى النظر نحو تحويل المخاطر الكارثية الى مخاطر محتملة يمكن ادارتها، اما القاعدة الثانية فتقدم توجيهاً متعلق بالمخاطر التي يجب عدم التأمين ضدها وهي التي تكون احتمالية الخسارة عالية جداً، اما القاعدة الثالثة تقصد فئة المخاطر التي يلزم لها درجة واضحة لتحديد المستوى الفعلي للخطر على اساس المنفعة و التكلفة.

2-2-12 خطوات تقييم ادارة المخاطر

تتضمن عملية تقييم ادارة المخاطر مجموعة من الخطوات و الاساليب التي تساعد على ادارة فعالة للمخاطر والمتمثلة في: (يونس،الريس،2011،ص37).

تقييم اهداف ادارة المخاطر و سياساتها.

التعرف على طرق تقييم التعرض للخسائر وتوصية بتطوير وتحسين اداء ادارة المخاطر.

تقييم تقنيات إدارة المخاطر، وقرارات التعامل مع الخطر.

3-2 المبحث الثالث

الدراسات السابقة

التمهيد :

سوف يتناول هذا الفصل مجموعة من الدراسات السابقة لتحديد اتجاهاتها، ونتائجها وتوصياتها وتفسير عناصر التشابه والاختلاف معها وإمكانية الاستفادة منها، وسوف تقسم الى دراسات عربية وأجنبية وعرضها حسب التسلسل الزمني من الاحداث الى الاقدم.

1-3-2 الدراسات باللغة العربية

دراسة لظن، (2016) بعنوان "مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفقاً لإطار (COSO) دراسة تطبيقية على قطاع غزة"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية التدقيق الداخلي ودوره في تقييم المخاطر وفقاً لإطار وقد نصت الدراسة على مجموعة من الأسس المتعلقة بتطبيق هذا الإطار لتحقيق هذه الاهداف التي نصت عليها الدراسة؛ حيث تم تصميم استبانة تتوافق مع الأهداف وتم توزيع (81) استبانة واسترداد (71) استبانة قابلة للتحليل؛ حيث شمل توزيع الاستبانات على عينة الدراسة وهم العاملين في دوائر التدقيق في القطاع الحكومي في غزة، وأسفرت نتائج التحليل أن غياب اللوائح المنظمة لأداء التدقيق الداخلي للقيام بدوره في تقويم إدارة المخاطر في القطاعات الحكومية وغياب الدور الفاعل للتدقيق الداخلي في مراجعة التقنيات المستخدمة لتحديد المخاطر، وكانت اهم التوصيات هو العمل على المكونات الثمانية لإطار (COSO-ERM) وضرورة تفعيلها في القطاعات الحكومية .

دراسة البواب، (2015) بعنوان "دور عناصر الرقابة الداخلية وفقاً لمقررات لجنة (COSO) في تحسين أداء المدقق الخارجي -دراسة ميدانية على المحاسبين القانونيين الأردنيين-"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مخاطر الرقابة الداخلية في تحسين أداء المدقق الخارجي ومعرفة دور بيئة الرقابة على تحسين أداء المدقق الخارجي؛ حيث اعتمد الباحث في قياس أهداف الدراسة مكونات (COSO) للرقابة الداخلية، وتمحور مجتمع الدراسة على المحاسبين القانونيين العاملين في المكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن، وتم توزيع (71) استبانة وكان عدد الاستبانات التي تم تحليلها بعد الجمع (59) استبانة، وكانت أهم نتائج الدراسة أن هناك دور فاعل لعناصر الرقابة الداخلية بمكوناتها المتكاملة في أداء المدقق الخارجي، وأوصت الدراسة على أن مدققي الحسابات يجب ان يطالبوا الشركات ببناء أنظمة رقابة داخلية يتوجب العمل عليها وفقاً لإطار.

دراسة سعدودي، (2015) بعنوان "دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية"

تمحورت الدراسة حول التعرف على دور المدقق الداخلي في البنوك ومدى قدرة التدقيق الداخلي على الحد من المخاطر المصرفية؛ حيث تمت هذه الدراسة على البنك الوطني الجزائري واستخدم الباحث المقابلة الشخصية، والملاحظة ذلك من اجل الوصول الى نتائج صحيحة من افراد العينة مباشر، وكانت أهم النتائج وجود دور فاعل للمدقق الداخلي في الحد من المشاكل البنكية ويكون ذلك بالاعتماد على منهجية ومعايير التدقيق المتعارف عليها في الوسط المهني، أما أبرز التوصيات التي أسفرت عنها هذه الدراسة هي السعي إلى زيادة الكفاءة المهنية لدى المدققين المعتمدين من قبل البنوك وخاصة في الأمور المتعلقة بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولي.

دراسة جميل، (2014) بعنوان "تحسين فاعلية الرقابة الداخلية في ظل اعتماد إطار إدارة المخاطر"

تم تطبيق هذه الدراسة على شركة لصناعة الملابس حيث هدفت إلى تطبيق المفاهيم الحديثة للرقابة الداخلية وفقاً للإطار الجديد (COSO-ERM)، وهو نظام ربط الأهداف بالمخاطر أي استباق الحدث لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للوحدة الاقتصادية،

وهو العمل في ظل منع حدوث المخاطر في حال وقوعها، حيث اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي والاستقرائي وكانت أبرز النتائج أن العمل على إطار إدارة المخاطر يزيد من فاعلية الرقابة الداخلية أكثر منها في ظل (COSO) كوحدة مفردة عن إدارة المخاطر. أما أبرز التوصيات العمل على تشكيل إدارة مخاطر مستقلة في الهيكل التنظيمي تعمل على التنبؤ بمتغيرات بيئة الأعمال من أجل تحقيق الأهداف.

دراسة عياش، (2014) بعنوان "دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي دراسة ميدانية الشركات الاتصالات اليمنية"

تمحورت اهداف هذه الدراسة للتعرف على عناصر هيكل الرقابة الداخلية وكفاءة الاداء المالي، حيث تمحورت مشكلة الدراسة حول الحد من الفجوات التي تقع فيها الرقابة الداخلية في الشركات الاتصالات اليمنية، للزيادة الكفاءة الانتاجية الإداء المالي، وتم استخدام المنهج الوصفي لتصميم الإطار النظري للدراسة، وتم تصميم استبانة من اجل تحقيق اهداف الدراسة حيث وزع الباحث (130) استبانة على (6) شركات للاتصالات العاملة في الجمهورية اليمنية وكانت ابرز نتائج الدراسة ان هيكل الرقابة الداخلية في الشركات الاتصالات اليمنية جيد ومقبول، وان وجود عناصر الرقابة الداخلية جيدة وكفاء يؤدي الى تحسين الخصائص النوعية للبيانات المالية التي تساعد في دعم العمليات صنع القرار، اما ابرز التوصيات كانت بأن استمرار عملية التحديث وتطوير للهيكل الرقابة الداخلية احد اهم دواعم للشركات الاتصالات اليمنية .

دراسة السبوع، (2011) بعنوان "أثر تطبيق الرقابة الداخلية وفقا لإطار (COSO) على أهداف الرقابة الداخلية دراسة حالة الشركات الصناعية الأردنية"

هدفت الدراسة للتعرف على مدى تحقيق أهداف الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية ومعرفة أثر عناصر هيكلية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية، حيث تم تصميم استبانة من أجل تحقيق أهداف الدراسة وتمثل مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان حيث تم توزيع (54) استبانة على (67) شركة وأسفرت النتائج أنه على الرغم من أن بناء أنظمة رقابة داخلية كان مواكباً في هيكلته للتطورات الحديثة إلا أن عناصر هذا البناء قد تباينت في تحقيق مختلف أهداف الرقابة، مما استدعى الباحث للتوصية باستمرار الشركات في تتبع التطورات التي يمكن أن تحصل على أنظمة الرقابة الداخلية، والحفاظ على مستويات التطور الحاصلة في أنظمة الاتصالات والمعلومات، ومتابعة تحديثها بشكل مستمر، والاهتمام بالبيئة الرقابية التي تساهم في تحسين اجواء العمل وتمكن الافراد من اداء المهام المطلوبة.

دراسة بدوي، (2011) بعنوان "اثر هيكلية نظام الرقابة الداخلية وفقاً للإطار (COSO) على تحقيق اهداف الرقابة دراسة حالة المنظمات الأهلية في قطاع غزة"

هدفت دراسة بدوي الى التعرف على اثر هيكلية نظام الرقابة الداخلية وفقاً للإطار (COSO) وتأثير ذلك على الرقابة في المنظمات الأهلية، وهدفت أيضاً على قدرة تطوير هذا الهيكل وتحسين كفاءته، وللتحقيق اهداف الدراسة تم توزيع (99) استبانة على عينة الدراسة المكونة من المنظمات الأهلية العاملة في قطاع غزة، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي اسلوب الحصر الشامل، وكانت ابرز نتائج بعد التحليل ان تطبيق المكونات الإطار الخمس امراً ضرورياً من اجل تحقيق اهداف الرقابة، اظهرت الدراسة ايضاً وجود اهتمام كبير بين المنظمات الأهلية العاملة في قطاع غزة بأنظمة الرقابة الداخلية ولكن بدرجات متفاوتة ، وقد اظهرت نتائج ان المتغير البيئة الداخلية الأكثر دلالة وتأثير على تحقيق الأهداف، وكان من اهم توصيات ضرورة تبني المنظمات الأهلية الفلسطينية لنظام الرقابة الداخلية وفقاً للإطار (COSO) الاهتمام بتطبيق مكوناته الخمس بفاعلية، والعمل على متابعة التطورات انظمة الرقابة الداخلية لما لذلك من اثر إيجابية على الكفاية الانتاجية وزيادة خلق القيمة .

دراسة (Alkubaisi,2017) بعنوان "اهمية تنفيذ نموذج (COSO-ERM) في تعزيز فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية"

The Importance of (COSO-ERM) Model Implementation in Enhancing the Effectiveness of Internal Control Systems in the Jordanian Commercial Banks (Field Study)

هدفت الدراسة للتحقق من اهمية نموذج إدارة المخاطر في تعزيز فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك تجارية الاردنية، وللتأكد من هدف الدراسة الرئيسي تم تصميم استبانة وزعت على (13) بنك تجاري في الاردن، ووزعت على عينة عشوائية مكونه من (65) مستجيباً من مجتمع الدراسة وكانت العينة عشوائية ممثلة من المديرين الماليين، المدققين الداخليين، وقسم تكنولوجيا المعلومات، وتم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي وبعد اتمام عملية تحليل كان ابرز نتائج ان نموذج يؤثر بشكل كبير على فاعلية الرقابة الداخلية، وان تنفيذ هذا النموذج يعالج نسبة عالية من الانحرافات التي تقع في العمليات الرقابية، وقد اوصت الدراسة بأن البنوك يجب ان تسعى الى تمكين تطبيق هذا النموذج في اداراتها، وتعرف العاملين بأهمية هذا النموذج.

دراسة (AL Hanin,2015) بعنوان "تقييم موثوقية الرقابة الداخلية على نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة"

Evaluating the Reliability of the Internal Control on the Computerized Accounting Information Systems

هدفت الدراسة الى تقييم موثوقية الرقابة الداخلية على نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، والتعرف على سبل رفع كفاءة اجراءات الرقابة الداخلية وكيفية النهوض بالسياسات و تطويرها في البنوك العاملة في الاردن، وتم تصميم استبانة وتوزيعها على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة شملت (50) مستجيباً، واستخدم الباحث إضافة الى الاستبانة المقابلات الشخصية وتوصلت الدراسة الى ان اعتماد سياسة السيطرة والأخذ بعين الاعتبار الاجراءات الاحترازية في عملية تنفيذ الرقابة الداخلية تحد من تعطيل النظام قدر المستطاع ، وان تطبيق الرقابة الداخلية بشكل فعال وكفؤ يساعد على حماية الاجهزة والشبكات ، وبرزت توصية كانت السعي الى رفع الوعي لدى الافراد العاملين بأهمية تنفيذ وتطبيق الرقابة الداخلي، وإلى التحسين المستمر في نظم التحكم والمحاسبة الخاصة في البنوك، والعمل على تدريب وتأهيل الافراد في جميع المستويات الوظيفية بأهمية تنفيذ هذا النموذج.

دراسة (Fadun,2013) بعنوان "الآثار والتحديات من اعتماد إطار إدارة مخاطر المشروع في بيئة الأعمال"

Enterprise Risk Management' Adoption in Business Enterprises Implications and Challenges

هدفت الدراسة لاستخدام مفاهيم (ERM) إدارة المخاطر المؤسسية ومدى قدرتها في تشجيع الشركات على اعتمادها، وبيان الفوائد المترتبة على تطبيق هذه المفاهيم، حيث تكون مجتمع الدراسة من الشركات النيجيرية حيث تم توزيع الاستبانات المصممة من اجل تحقيق اهداف الدراسة (50) شركة مدرجه في سوق العمل وتمثلت أبرز النتائج أن فهم نظام (ERM) إدارة المخاطر المؤسسية هو من أهم عوامل اعتمادها وتطبيقها، أما أبرز التوصيات كانت تتمثل بأهمية دمج مفاهيم إدارة المخاطر المؤسسية في فلسفة الإدارة في الشركات والعمل عليها كبرنامج متكامل ووضعها كإدارة مستقلة، والسعي إلى توفير بيئة مناسبة من قبل الحكومات لتنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية بشكل فاعل .

دراسة (Kepm,2013) بعنوان "وجود برنامج ادارة المخاطر المشروع. هل يؤثر على اوجه الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية على التقارير"

Does the Existence of an Enterprise Risk Management (ERM) Program Influence the Existence of Material Weaknesses in Internal Control over Financial Reporting?

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اسباب الفجوات في الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والتعرف على اهمية تنفيذ إطار (ERM) ادارة مخاطر المشروع، حيث ركزت الدراسة على تحديد اوجه القصور التي تعاني منها الرقابة الداخلية على التقارير المالية، وكان مجتمع الدراسة ممثل من (43) شركة الصناعية المالية في الولايات الامركية تم توزيع الاستبانة عليها علماً ان عدد الاستبانات الموزعة كان مطابقاً لعدد الشركات المستهدفة في الدراسة، حيث اظهرت الدراسة مجموعة من نتائج كان ابرزها ان الشركات التي تتبنى تنفيذ إطار (ERM) في ادارة مشروعها هي اقل عرضة للوجود اوجه ضعف في الرقابة الداخلية على التقارير المالية، حيث سعت الدراسة الى توفير ادلة كافية على إمكانية إيجاد؛ حل للشركات التي تحاول معالجة نظامها الداخلي، اما ابرز توصيات هذه الدراسة كانت العمل على تقييم مستمر للنظام الرقابة الداخلي على التقارير المالية وتطوير هذا النظام بشكل مستمر لكي يتمكن من السيطرة على المخاطر في المستقبل، وتدريب العاملين بشكل دوري على إمكانية تطوير هذا النظام.

دراسة (Saeidi, 2013) بعنوان "دور الثقة في إدارة المخاطر المشروع"

The Role of Trust in Enterprise Risk Management

هدفت الدراسة على تمكين وتعزيز ادارة المخاطر المشروع، وكيفية مواجهة المنظمات للتغيرات المتزايدة، ومن افضل الطرق والاساليب التي ركزت عليها الدراسة هو إطار ادارة مخاطر المشروع (ERM) والذي حازه على اهتمام بالغ في السنوات الأخيرة، و وزعت استبانة على الشركات النيجيرية المستهدفة في الدراسة والبالغ عددها (45) استبانة لتحقيق اهداف الدراسة، وتكانت عينة الدراسة عينة عشوائية وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من نتائج كان اهمها ان الثقة هي الوسيلة الأكثر اهمية لتعزيز استخدام هذا الاسلوب، ذلك لان الثقة تجعل الأفراد يركزون الاهتمام على الاهداف بعيداً عن التشكيك بالمهام .اما اهم توصية دعت لها الدراسة هي ضرورة تعزيز ادارة المخاطر المشروع في المنظمات وزيادة الثقة بين الأفراد العاملين في المنظمة .

دراسة (Ghosh,2013) بعنوان "التحقق من تطبيق إدارة المخاطر المشاريع في الهند".

An Empirical Investigation into Enterprise Risk Management in India

هدفت الدراسة على التعرف لمدى تأثير تطبيق (ERM) إدارة مخاطر المؤسسة في خلق القيمة للشركات الهندية، وكانت عينة الدراسة تشمل (100) شركة مدرجة في سوق الاوراق المالية الهندية، حيث تم تصميم استبانة استناداً على دراسات سابقة، ووزعت على المدراء الماليين مديرين المخاطر، المدققين الداخليين، وقد اظهرت نتائج الدراسة ان الشركات كبيرة الحجم تفضل استخدام لإطار (ERM) إدارة مخاطر المؤسسة في تطبيق سياساتها الداخلية والخارجية وان تبني تطبيق هذا الإطار يؤثر بشكل كبير وإيجابي في خلق القيمة للشركات الهندية ، لانه يمكن الشركات من السيطرة على مخاطرها وإمكانية حلها بفاعلية، وقد اوصت الدراسة بزيادة الحاجة الى مشاركة مجالس إدارة الشركات في تحسين دور المشرفين على ادارة المخاطر وتعزيز جهودهم.

3-3-2 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تأتي هذه الدراسة استكمالاً لما سبقها من دراسات اخرى تناولت اثر تطبيق اطار (COSO) بعوامله الخمس، على المنظمات الاقتصادية مختلفة وكانت نتائج هذه الدراسات تتباين تبعاً لبيئة الأعمال التي جرت عليها الدراسة، ذلك لان بيئات الاعمال تتسم بالتغيرات السريعة فتتباين النتائج والتوصيات من فترة الى اخرى .

حيث ركزت معظم الدراسات على اثر تطبيق اطار (COSO) على تحسين الرقابة الداخلية بعوامله الخمس ودور المدققين الداخليين في تنفيذ هذا الاطار، وانطلاقاً من النهج الذي سارت عليه الدراسات السابقة، جاءت هذه الدراسة للتركيز على اثر تحسين الرقابة الداخلية اعتماداً على العوامل إدارة مخاطر المؤسسة في البنوك التجارية الاردنية بمكوناته المستحدثة تحت مسمى (COSO-ERM) والتي تم صياغتها في عام (2017) لكي تصبح اكثر شمولاً وتعززاً لبنودها؛ من خلال دمج بعض هذه البنود التي اعلنت عنها لجنة المنظمات الراعية لعام (2004) .

ذلك للوصول الى نتائج جديدة تساعد في ادارة مخاطر المؤسسات المالية ، والحد من اثر التطورات السريعة والمتزايدة التي ترافقها عديد من المخاطر الادارية التي قد تقلل من القيمة الاقتصادية للمؤسسات المالية.

الفصل الثالث

منهجية واختبار أداة الدراسة

الفصل الثالث

منهجية واختبار أداة الدراسة

التمهيد:

في هذا الفصل سيتم عرض منهجية الدراسة التي هدفت للتعرف على العوامل المرتبطة بإدارة المخاطر وفق (COSO) واثرها على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية، وأهم الإجراءات التي استخدمتها الدراسة من أجل تنفيذ هذا العنوان، والتي تمثلت في تحديد مجتمع الدراسة، والطرق التي استخدمت في جمع البيانات التي احتاجت إليها الدراسة، وأهم الأساليب الإحصائية التي تم من خلال تحليل البيانات، وكيفية الوصول إلى نتائج الدراسة، وسيتم التعرف على مفهوم البنوك التجارية ونظرت هذه البنوك لمفهوم الرقابة الداخلية .

1-3 منهجية الدراسة

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تهدف إلى التعرف على اثر المتغير المستقل والمتمثل بتطبيق إدارة مخاطر المؤسسة وفق (COSO-ERM) على المتغير التابع وهو تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، حيث قامت الدراسة باستخدام الأسلوب الوصفي لوصف المعلومات العامة للمستخدمين من خلال تحويل البيانات غير الكمية إلى كمية قابلة للقياس؛ وتم إجراء هذه الدراسة في البيئة الفعلية التي تمارس بها البنوك التجارية الاردنية إدارة مخاطر المؤسسة وفق (COSO-ERM)، وتم إجراء هذه الدراسة بدون فرض أية قيود أو ضوابط قد تتحكم في نتائجها، كما أنه لم يجر أي نوع من التحكم بمتغيرات الدراسة وتوجهاتها البحثية، وبناءً على ذلك فإن هذه الدراسة تعتبر دراسة ميدانية كون المعلومات التي تم الحصول عليها كانت مباشرة من العاملين في مجال التدقيق الداخلي في البنوك التجارية، وهي دراسة تحليلية تم الاعتماد فيها بشكل كامل على المسح الميداني لمجتمع الدراسة من خلال عينتها، وذلك باستخدام استبانة تم تصميمها خصيصاً لخدمة أغراض وتوجهات الدراسة، وبما يتناسب مع الفرضيات التي تم اعتمادها من قبل الباحثة.

2-3 مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من جميع المدققين الداخليين في البنوك التجارية الاردنية ضمن المسميات الوظيفية الآتية (مدير دائرة التدقيق والرقابة الداخلية، مدقق داخلي، رئيس قسم التدقيق والرقابة الداخلية، رئيس شعبة التدقيق والرقابة الداخلية، مساعد مدقق داخلي) بعد مراجعة إحصائيات البنك المركزي تبين عدم توفر إحصائيات رسمية بإعداد المدققين ضمن المسميات المذكورة أعلاه في البنوك التجارية؛ وبعد إجراء عدة زيارات للبنوك التجارية الاردنية تم توزيع (78) استبانة على المدققين ضمن المسميات المستهدفة في الدراسة، وذلك بواقع (6) استبانة لكل بنك، وبعد مراجعة الاستبانة تبين أن عدد الاستبانة غير الصالحة للتحليل الإحصائي (8) استبانة، وبهذا فقد تكونت عينة الدراسة من (70) مدقق ، ويبين الجدول (1-3) عدد الاستبانة الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل الإحصائي.

الجدول (1-3)

عدد الاستبانة الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل الإحصائي

78	عدد الاستبانة الموزعة
78	عدد الاستبانة المستردة
100.0%	نسبة الاسترداد
70	عدد الاستبانة الصالحة للتحليل الإحصائي
89.7%	نسبة الاستبانة الصالحة للتحليل الإحصائي من الاستبانة المستردة
89.7%	نسبة الاستبانة الصالحة للتحليل الإحصائي من الاستبانة الموزعة

وبعد مراجعة الجدول رقم (1-3) تبين أن عدد أفراد عينة الدراسة (70) موظف في البنوك التجارية الاردنية تم اختيارهم بطريقة عشوائية والسبب في العينة العشوائية تساوي فرص ظهور جميع أفراد المجتمع في العينة ، الجدول (2-3) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الديمغرافية .

جدول رقم (2-3)

توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية (ن=70)

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	بكالوريوس	27	38.6
	دبلوم عالي	19	27.1
	ماجستير	17	24.3
	دكتوراه	7	10.0
	المجموع	70	100.0
المسمى الوظيفي	مدير دائرة التدقيق والرقابة الداخلية	8	11.4
	مدقق داخلي	14	20.0
	رئيس قسم التدقيق والرقابة الداخلية	23	32.9
	رئيس شعبة التدقيق والرقابة الداخلية	12	17.1
	مساعد مدقق داخلي	13	18.6
	المجموع	70	100.0
عدد سنوات الخبرة في مجال عملك الحالي	أقل من 5 سنوات	20	28.6

21.4	15	من 5 سنوات- اقل من 10 سنوات	
27.1	19	من 10 سنوات -اقل من 15 سنة	
22.9	16	15 سنة فأكثر	
100.0	70	المجموع	
12.8	9	محاسب قانوني امريكي (ACPA)	الشهادات المهنية الخاصة في مجال التدقيق
22.8	16	مدقق داخلي معتمد (CIA)	
100.0	70	محاسب قانوني اردني (JCPA)	

يظهر من الجدول رقم (2-3) الآتي:

بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي (38.6%) للمؤهل العلمي (بكالوريوس)، وبينما بلغت أدنى نسبة مئوية (10.0%) للمؤهل العلمي (دكتوراه).

بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي (32.9%) للمسمى الوظيفي (رئيس قسم التدقيق والرقابة الداخلية)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (11.4%) للمسمى الوظيفي (مدير دائرة التدقيق والرقابة الداخلية).

بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة في مجال عملك الحالي (28.6%) للعدد سنوات الخبرة في مجال عملك الحالي (أقل من 5 سنوات)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (21.4%) للعدد سنوات الخبرة في مجال عملك الحالي (من 5 سنوات- اقل من 10 سنوات).

بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الشهادات المهنية الخاصة في مجال التدقيق (100.0%) للشهادات المهنية الخاصة في مجال التدقيق (محاسب قانوني اردني (JCPA) ، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (21.8%) للشهادات المهنية الخاصة في مجال التدقيق (محاسب قانوني امريكي (ACPA).

3-3 مصادر جمع البيانات

اعتمدت الباحثة على مصدرين رئيسين لجمع البيانات اللازمة للدراسة؛ والتي تمثلت في:

1-3-3 المصادر الثانوية

تمثلت هذه المصادر في مجموعة من الكتب والدوريات ذات العلاقة بموضوع البحث، إضافة إلى البيانات المتوفرة حول الموضوع والموجودة على المواقع المعتمدة على الإنترنت.

2-3-3 المصادر الأساسية

ولأغراض الحصول على البيانات اللازمة للوصول إلى النتائج المطلوبة من الدراسة فقد تم تطوير استبانة ذات علاقة بموضوع الدراسة، وذلك بالاعتماد على الإطار النظري لهذه الدراسة، والدراسات السابقة التي تم عرضها سابقاً، حيث تكونت هذه الاستبانة من ثلاثة أجزاء (ملحق رقم 1)، وقد اشتمل الجزء الأول منها على المعلومات الشخصية المتعلقة بأفراد عينة الدراسة، والتي تمثلت في: المؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة في مجال عملك الحالي، الشهادات المهنية الخاصة في مجال التدقيق التي حصلت عليها.

وتكون الجزء الثاني من الاستبانة من (26) فقرة تعكس آراء أفراد العينة حول مستوى تطبيق إدارة مخاطر المؤسسة وفق (COSO-ERM)، والذي تكون من مجموعة من الأبعاد وذلك على النحو الآتي:

البُعد الأول: الحوكمة، ويتكون من (5) فقرات.

البُعد الثاني: تحديد الأهداف، ويتكون من (5) فقرات.

البُعد الثالث: الاستجابة للمخاطر، ويتكون من (6) فقرات.

البُعد الرابع: مراجعة العمليات، ويتكون من (5) فقرات.

البُعد الخامس: المعلومات والاتصالات، ويتكون من (5) فقرات.

وتكون الجزء الثالث من الاستبانة من (15) فقرة تعكس مستوى تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية.

3-4 المقياس

لتحليل بيانات واختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي في الإجابة عن الأسئلة وذلك على النحو الآتي:

الجدول (3-3)

اختبار مقياس الاستبانة

الإجابة	بدرجة قليلة جدا	بدرجة قليلة	بدرجة متوسطة	بدرجة كبيرة	بدرجة كبيرة جدا
الدرجة	1	2	3	4	5

أما فيما يتعلق بالحدود التي اعتمدها هذه الدراسة عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات الواردة في نموذجها لتحديد درجة الموافقة فقد حددت الباحثة ثلاث مستويات هي (مرتفع، متوسط، منخفض) بناءً على المعادلة الآتية (الكيلاني والشريفين، 2016):

طول الفترة = (الحد الأعلى للبديل - الحد الأدنى للبديل) / عدد المستويات

وبذلك تكون المستويات كالتالي: $1.33 = 3/4 = 3/(1-5)$

درجة موافقة منخفضة من 1- أقل من 2.33 .

درجة موافقة متوسطة من 2.33- أقل من 3.66 .

درجة موافقة مرتفعة من 3.66- 5 .

5-3 ثبات أداة الدراسة

وللتأكد من الصدق والثبات تم قياس ما يجب قياسه والوصول إلى مستوى عالٍ من الصدق الداخلي في الدراسة، وللتعرف على قدرة أداة الدراسة من قياس متغيرات هذه الدراسة ولاختبار مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات والمعلومات، فقد تم إخضاعها إلى عدة اختبارات أهمها:

1-5-3 اختبار الصدق الظاهري

تم عرض الاستبانة على عدد من أساتذة الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة بين ذوي الخبرة والاختصاص بموضوع الدراسة، وبعد اطلاعهم على عباراتها أشاروا إلى بعض المقترحات والتوصيات القيمة حول عبارتها، حيث أجرى التعديل وفقاً لآرائهم حتى برزت بشكلها النهائي، الملحق رقم (2) يوضح قائمة بأسماء المحكمين.

ثبات الأداة

للتأكد من ثبات أداة تم تطبيق معادلة كرونباخ ألفا (Alpha Chronbach) على جميع فقرات أبعاد ومجال الدراسة والأداة ككل، كما هو مبين في جدول (3-4) الذي يوضح معاملات الثبات.

معاملات الثبات (ألفا كرونباخ) لأبعاد الدراسة ومجالاتها

المجال	البُعد	عدد الفقرات	معامل الثبات
تطبيق إدارة مخاطر المؤسسة وفق (-)COSO (ERM)	الحوكمة	5	0.87
	تحديد الأهداف	5	0.83
	الاستجابة للمخاطر	6	0.84
	مراجعة العمليات	5	0.76
	المعلومات والاتصالات	5	0.87
تطبيق إدارة مخاطر المؤسسة وفق (-)COSO-ERM ككل		26	0.85
تحسين الرقابة الداخلية		15	0.83
	الأداة ككل	41	0.86

يظهر الجدول رقم (4-3) جميع قيم معاملات الثبات بطريقة (ألفا كرونباخ) كانت مقبولة لأغراض التطبيق، حيث إنها تراوحت بين (0.76-0.87)، وقد أشارت الدراسات إلى قبول معاملات الثبات وجمعيتها قيم مقبولة لأغراض التطبيق؛ إذ أشارت معظم الدراسات إلى أن نسبة قبول معامل الثبات (0.60) (Amir & Sonderpandian, 2002).

الصدق البنائي

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة تم قياس صدق عبارات الاستبانة من خلال معامل الارتباط بين درجة العبارة وبين الدرجة الكلية للبعد الذي ينتمي اليه والمجال ككل، وهو ما يطلق "الصدق البنائي" هو موضح الجدول رقم (3-5):

الجدول رقم (5-3)

معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات أبعاد الدراسة بالدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه والمجال ككل

معامل الارتباط مع المجال ككل	معامل الارتباط مع البعد الذي تنتمي له	معامل الارتباط مع المجال ككل	معامل الارتباط مع البعد الذي تنتمي له	معامل الارتباط مع المجال ككل	معامل الارتباط مع البعد الذي تنتمي له	معامل الارتباط مع المجال ككل	معامل الارتباط مع البعد الذي تنتمي له	معامل الارتباط مع المجال ككل	معامل الارتباط مع البعد الذي تنتمي له	رقم
المتغير المستقل / تطبيق إدارة مخاطر المؤسسة وفق COSO ERM										
المعلومات والاتصالات		مراجعة العمليات		الاستجابة للمخاطر		تحديد الأهداف		الحوكمة		
0.62**	0.99**	0.83**	0.75**	0.94**	0.92**	0.79**	0.81**	0.72**	0.78**	1
0.64**	0.99**	0.97**	0.92**	0.89**	0.90**	0.91**	0.98**	0.82**	0.92**	2
0.65**	0.94**	0.73**	0.77**	0.92**	0.91**	0.89**	0.97**	0.65**	0.84**	3
0.56**	0.95**	0.76**	0.83**	0.92**	0.92**	0.91**	0.93**	0.87**	0.89**	4
0.54**	0.92**	0.41*	0.46*	0.83**	0.95**	0.85**	0.84**	0.53**	0.82**	5
				0.91**	0.93**					6

المتغير التابع: تحسين الرقابة الداخلية

المتغير التابع	معامل الارتباط مع المجال ككل	الرقم	معامل الارتباط مع المجال ككل	الرقم	معامل الارتباط مع المجال ككل	المتغير التابع
	0.70**	13	0.79**	7	0.82**	1
	0.66**	14	0.77**	8	0.84**	2
	0.64**	15	0.79**	9	0.96**	3
			0.68**	10	0.78**	4
			0.68**	11	0.90**	5
			0.65**	12	0.90**	6

**دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$).

*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من الجدول رقم (3-5) أن جميع معاملات الارتباط بين درجة العبارة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، والمجال ككل دالة إحصائية، مما يشير إلى الاتساق الداخلي بين العبارات المكونة لأدوات الدراسة وأنها صادقة بنائياً، وتعد صالحة للتطبيق على أفراد الدراسة.

3-6 افتراضات تحليل الانحدار الخطي

لقد اعتمدت الدراسة على اختبار التوزيع الطبيعي واختبار الأزواج الخطي وسوف يتم عرضها هذه الاختبارات كالآتي:

3-6-1 اختبار التوزيع الطبيعي

تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات بوصفه أحد الافتراضات قبل تحليل الانحدار الخطي المستخدم في اختبار فرضيات الدراسة. ويبين الجدول (3-6) نتائج التوزيع الطبيعي ويتضح منه أن كافة متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك بالنظر إلى قيم اختبار (Shapiro-Wilk) وقيمة مستوى الدلالة المرافقة لها. وحيث أن جميع قيم مستوى الدلالة في الجدول أكبر من (0.05) يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على "لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين توزيع قيم المتغير والتوزيع الطبيعي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). الأمر الذي يعني أن قيم المتغيرات في الدراسة الحالية تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول (6-3) اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار (Shapiro-Wilk)

المجال	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
الحوكمة	1.06	0.22
تحديد الأهداف	1.19	0.12
الاستجابة للمخاطر	1.24	0.13
مراجعة العمليات	1.16	0.23
المعلومات والاتصالات	1.15	0.16

2-6-3 اختبار الازدواج الخطي

تم استخدام معامل تضخم التباين (VIF) (Variance Inflation Factor) وقيم التباين المسموح به (Tolerance) بهدف التأكد من خلو البيانات من مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة، وهي المشكلة التي يعني وجودها أن يكون متغير مستقل دالة لمتغير مستقل آخر، أي يرتفع بارتفاعه وينخفض بانخفاضه. وتظهر النتائج في الجدول (7-3).

الجدول (7-3) نتائج اختبار الازدواج الخطي بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	التباين المسموح به	معامل تضخم التباين
الحوكمة	0.33	2.99
تحديد الأهداف	0.18	5.49
الاستجابة للمخاطر	0.22	4.63
مراجعة العمليات	0.22	4.53
المعلومات والاتصالات	0.47	2.11

يتضح من النتائج في الجدول (7-3) أن نموذج الدراسة يخلو من مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة إذ جاءت قيم معامل تضخم التباين ملائمة من حيث أنها أقل من (10) وكذلك قيم التباين المسموح به التي حققت معيار القبول وهو أن تكون قيمتها أكبر من (0.05).

7-3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل

ولغرض تحليل البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة، وذلك من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة، واختبار فرضياتها فقد تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تشتمل عليها الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) والتي تتمثل في:

التكرارات، والنسب المئوية.

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.

معادلة الانحدار المتعدد لاختبار مدى صحة الفرضيات المتعلقة بأثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

معادلة كرونباخ ألفا للتأكد من مدى ثبات أداة الدراسة.

اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor): واختبار التباين المسموح (Tolerance)

للتأكد من عدم وجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة.

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

التمهيد

يشتمل هذا الفصل على عرض وتحليل للبيانات التي تجمعت من خلال الاستبانة التي تم توزيعها على الأفراد المعنيين في البنوك التجارية الاردنية، حيث تم تحليل إجابات هؤلاء الأفراد على فقرات الاستبانة المتعلقة بكل بعد من أبعاد المتغير المستقل، وإجاباتهم كذلك على الفقرات المتعلقة بمحور المتغير التابع، يتم في هذا الفصل كذلك اختبار مدى صحة الفرضيات التي وردت في هذه الدراسة لغايات التعرف على أثر تطبيق ادارة مخاطر المؤسسة وفق (COSO-ERM) في البنوك التجارية الاردنية .

1-4 النتائج المتعلقة بمستوى تطبيق ادارة مخاطر المؤسسة وفق (COSO-

ERM) في البنوك التجارية الاردنية:

بغرض التعرف على درجة تطبيق ادارة مخاطر المؤسسة وفق (COSO-ERM) فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية لموافقة الأفراد المعنيين بالدراسة على الفقرات القسم الثاني من أداة الدراسة والذي يعكس مستوى تطبيق ادارة مخاطر المؤسسة وفق (COSO-ERM) في البنوك التجارية الاردنية، حيث كانت هذه المتوسطات الحسابية كما هي موضحة في الجدول رقم (4-1).

الجدول رقم (1-4)

المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أبعاد محور " إدارة مخاطر المؤسسة وفق (COSO-ERM) مرتبة تنازلياً وفقاً لمتوسط الحسابي وفقاً للمتوسط الحسابي

الرتبة	الرقم	البُعد	المتوسط الحسابي	درجة تطبيق
1	2	تحديد الاهداف	3.94	مرتفعة
2	5	المعلومات والاتصالات	3.73	مرتفعة
3	3	الاستجابة للمخاطر	3.64	متوسطة
4	4	مراجعة العمليات	3.51	متوسطة
5	1	الحوكمة	3.43	متوسطة
محور " إدارة مخاطر المؤسسة وفق (COSO ERM) " ككل				
			3.65	متوسطة

يظهر من الجدول رقم (1-4) أن درجة تطبيق إدارة مخاطر المؤسسة وفق (COSO-ERM) في البنوك التجارية جاءت متوسطة؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل (3.65)، كما أظهرت النتائج أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن الأبعاد الفرعية لهذا المحور تراوحت ما بين (3.43- 3.94)، وجاء بالمرتبة الأولى بُعد " تحديد الاهداف " بمتوسط حسابي (3.94) بدرجة تطبيق مرتفعة، وبالمرتبة الثانية جاء بُعد " المعلومات والاتصالات " بمتوسط حسابي (3.73) بدرجة تطبيق مرتفعة، وفي المرتبة الثالثة جاء بُعد " الاستجابة للمخاطر " بمتوسط حسابي (3.64) بدرجة تطبيق متوسطة، بينما جاء بالمرتبة الرابعة بُعد "مراجعة العمليات" بمتوسط حسابي (3.51) بدرجة تطبيق متوسطة، وفي المرتبة الخامسة والأخيرة بُعد " الحوكمة" بمتوسط حسابي (3.43) بدرجة تطبيق متوسطة.

لإعطاء صورة مفصلة عن درجة تطبيق ادارة المخاطر المؤسسة وفق (COSO-ERM)، قامت الباحثة باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات افراد عينة الدراسة عن فقرات كل بعد من أبعاد محور تطبيق ادارة المخاطر المؤسسة وفق (COSO-ERM) بشكل منفرد، وفيما يلي وصف للنتائج:

البُعد الأول: الحوكمة

جدول رقم (4-2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لموافقة الأفراد المبحوثين عن بُعد "الحوكمة " مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة تطبيق
1	1	تخضع جميع المستويات الإدارية في البنك الى القوانين والأنظمة	4.49	0.86	مرتفعة
2	2	هناك نهج واضح لهياكل التشغيل لتحقيق الاهداف بفاعلية	4.26	0.92	مرتفعة
3	4	لدى البنك القدرة على الاحتفاظ بالعاملين والعمل على استقطاب الخبرات	4.23	0.94	مرتفعة
4	5	يعتمد البنك على معايير تساهم في التقييم الموضوعي والمهني للعاملين	2.15	1.61	منخفضة
5	3	الادارة البنك حريصة على التعريف بثقافة العمل والسلوكيات اللازمة	2.04	1.23	منخفضة
		بُعد "الحوكمة" ككل	3.43		متوسطة

يظهر من الجدول رقم (4-2) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات بُعد "الحوكمة" تراوحت بين (2.04-4.49)، جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (1) " تخضع جميع المستويات الإدارية في البنك الى القوانين والأنظمة " بمتوسط حسابي (4.49) بدرجة تقييم مرتفعة، وبينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (3) " الادارة البنك حريصة على التعريف بثقافة العمل والسلوكيات اللازمة " بمتوسط حسابي (2.04) بدرجة تقييم منخفضة، وبلغ المتوسط الحسابي للبعد ككل (3.43) بدرجة تقييم متوسطة.

- البعد الثاني : تحديد الأهداف

جدول رقم (4-3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لموافقة الأفراد المبحوثين عن بُعد "تحديد الأهداف" مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة تطبيق
1	5	تتوفر مجموعة من المقاييس المناسبة التي من خلالها يتم تحديد الاهداف	4.32	0.93	مرتفعة
2	1	تحرص الادارة على التحليل الواضح للبيئة العمل والخذ بالتغيرات طارئة	4.23	1.05	مرتفعة
3	4	تصاغ الاهداف مع الاخذ بعين الاعتبار المخاطر المحتملة	4.11	1.13	مرتفعة
4	3	تقييم الإدارة للاستراتيجيات البديلة بالاعتماد على الافتراضات المختلفة	3.55	1.85	متوسطة
5	2	تمتلك الادارة القدرة على تحديد رغبتها بالمخاطرة بما يتناسب مع الاهداف	3.51	1.83	متوسطة
بُعد " تحديد الاهداف" ككل			3.94		متوسطة

يظهر من الجدول رقم (3-4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات بُعد "تحديد الاهداف" تراوحت بين (3.51- 4.32)، جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (5) " تتوفر مجموعة من المقاييس المناسبة التي من خلالها يتم تحديد الاهداف " بمتوسط حساي (4.32) ودرجة تطبيق مرتفعة، وبينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (2) " تمتلك الادارة القدرة على تحديد رغبتها بالمخاطرة بما يتناسب مع الاهداف " بمتوسط حساي (3.51) ودرجة تطبيق متوسطة ، وبلغ المتوسط الحسابي للبُعد ككل (3.94) ودرجة تطبيق مرتفعة.

- البُعد الثالث : الاستجابة للمخاطر

جدول رقم (4-4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لموافقة الأفراد المبحوثين عن بُعد "الاستجابة للمخاطر" مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة تطبيق
1	4	طرق الاستجابة للمخاطر تتماشى مع تحقيق الاهداف الاستراتيجية	4.21	1.04	مرتفعة
2	1	لدى إدارة البنك القدرة على تحديد نوعية المخاطر التي قد يتعرض لها	4.19	0.99	مرتفعة
3	3	تتبنى إدارة البنك مجموعة من المعايير كأساس لتحديد أولويات المخاطر	4.15	1.06	مرتفعة
4	2	يمتلك إدارة البنك منهجية واضحة لتحليل الخطر وتقييمه	3.70	1.67	مرتفعة
5	5	يوجد دليل استرشادي يعزز من تحسين طرق الاستجابة للمخاطر	2.83	1.61	متوسطة
6	6	يتوفر وسائل حماية ضد المخاطر الخارجية التي قد يتعرض لها البنك	2.74	1.52	متوسطة
		بُعد " الاستجابة للمخاطر " ككل	3.64		متوسطة

يظهر من الجدول رقم (4-4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات بُعد "الاستجابة للمخاطر" تراوحت بين (2.74-4.21)، جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (4) " طرق الاستجابة للمخاطر تتماشى مع تحقيق الاهداف الاستراتيجية " بمتوسط حسابي (4.21) ودرجة تطبيق مرتفعة، وبينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (6) " يتوفر وسائل حماية ضد المخاطر الخارجية التي قد يتعرض لها البنك " بمتوسط حسابي (2.74) ودرجة تطبيق متوسطة ، وبلغ المتوسط الحسابي للبُعد ككل (3.64) ودرجة تطبيق متوسطة.

- البُعد الرابع : مراجعة العمليات

جدول رقم (4-5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لموافقة الأفراد المبحوثين عن بُعد "مراجعة العمليات" مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة تطبيق
1	2	يتم الافصاح التام عن المخاطر وطرق الاستجابة لها بوضوح	4.21	0.98	مرتفعة
2	4	ان الانظمة والتعليمات توفر للبنك مراجعة العمليات بكفاءة	3.72	1.14	مرتفعة
3	3	يسعى البنك الى تحسين ادارة المخاطر لتصبح اكثر فاعلية	3.68	1.02	مرتفعة
4	1	للبنك القدرة الكافية على تقييم التغيرات الكبيرة في بيئة العمل	3.11	1.56	متوسطة
5	5	رقابة البنك على العمليات التشغيلية تعزز من الرصد الفعال للمخاطر	2.83	1.42	متوسطة
بُعد "مراجعة العمليات" ككل			3.51		متوسطة

يظهر من الجدول رقم (4-5) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات بُعد "مراجعة العمليات" تراوحت بين (2.83-4.21)، جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (2) " يتم الإفصاح التام عن المخاطر وطرق الاستجابة لها بوضوح " بمتوسط حساي (4.21) ودرجة تطبيق مرتفعة، وبينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (5) " رقابة البنك على العمليات التشغيلية تعزز من الرصد الفعال للمخاطر " بمتوسط حساي (2.83) ودرجة تطبيق متوسطة ، وبلغ المتوسط الحسابي للبُعد ككل (3.51) ودرجة تطبيق متوسطة.

- البُعد الخامس : المعلومات والاتصالات

جدول رقم (4-6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لموافقة الأفراد المبحوثين عن بُعد "المعلومات والاتصالات" مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة تطبيق
1	4	تدعم نظم المعلومات ادارة المخاطر وتحسن من فاعلية الاستجابة	3.82	1.12	مرتفعة
2	5	يفصح البنك عن جميع المخاطر للوفاء بمسؤوليات الرقابة	3.81	1.06	مرتفعة
3	1	يتوفر قنوات اتصال داخل البنك تنقل المعلومات في الوقت المناسب	3.70	1.08	مرتفعة
4	2	يتم الابلاغ في التقارير عن كافة الوسائل المستخدمة للمواجهة الخطر	3.69	1.10	مرتفعة
5	3	لدى البنك آليات للحصول على المعلومات الخاصة بالبيئة الخارجية	3.62	1.19	متوسطة
		بُعد " المعلومات والاتصالات " ككل	3.73		مرتفعة

يظهر من الجدول رقم (4-6) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات بُعد "المعلومات والاتصالات" تراوحت بين (3.62-3.82)، جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (4) " تدعم نظم المعلومات ادارة المخاطر وتحسن من فاعلية الاستجابة " بمتوسط حساي (3.82)

ودرجة تطبيق مرتفعة، وبينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (3) " لدى البنك آليات للحصول على المعلومات الخاصة بالبيئة الخارجية " بمتوسط حسابي (3.62) ودرجة تطبيق متوسطة ، وبلغ المتوسط الحسابي للبعد ككل (3.73) ودرجة تطبيق مرتفعة .

2-4 النتائج المتعلقة بمستوى فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية:

بغرض التعرف على مستوى فاعلية الرقابة الداخلية فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لموافقة الأفراد المبحوثين على الفقرات القسم الثاني من أداة الدراسة والذي يعكس مستوى تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية، حيث كانت هذه المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية كما هي موضحة في الجدول رقم (4-7).

جدول رقم (4-7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لموافقة الأفراد المبحوثين عن محور "الرقابة الداخلية" مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة تطبيق
1	13	نظام المعلومات في البنك يوفر معلومات دقيقة تساعد في تحسين الاجراءات الرقابية	4.23	0.96	مرتفعة
2	10	تحدد لجنة الرقابة المخاطر التي يمكن السيطرة عليها او التي لا تتمكن منها	4.21	0.98	مرتفعة
2	11	نظام المعلومات المتبع في البنك محكم بما يحقق الاهداف المرسومة	4.21	0.98	مرتفعة
4	14	وجود نظام إتصالات يعكس الوضوح في كافة الصلاحيات والمسؤوليات	4.19	1.01	مرتفعة
5	12	لدى البنك قنوات اتصال ملائمة توفر وصول فعال لجميع المستويات	4.17	1.03	مرتفعة
5	15	تضمن قنوات الاتصال فهم كافة العاملين للسياسات المتعلقة بنظام الرقابة	4.17	1.05	مرتفعة
7	1	يوفر البنك بيئة رقابة محفزة للأداء	3.74	1.05	مرتفعة

متوسطة	1.60	3.60	تدعم إدارة البنك كافة متطلبات الإلتزام بالقيم الأخلاقية	4	8
متوسطة	1.63	3.57	تحتوي التقارير الرقابية المقدمة للإدارة مقارنات بين النتائج لفترات المختلفة للأداء	8	9
متوسطة	1.59	3.55	تساهم عملية توزيع الصلاحيات في تحسين الإجراءات الرقابية المتبعة	7	10
متوسطة	1.57	3.28	تحدد لجنة الرقابة آليات لتقييم كافة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك	9	11
متوسطة	1.91	3.02	تشمل التقارير الرقابية المقدمة للإدارة توصيات لمعالجة وتقويم الأداء	5	12
متوسطة	1.92	3.00	تتضمن أنشطة الرقابة في البنك سياسات الرقابة على الموجودات والسجلات	6	13
متوسطة	1.88	2.68	يمتلك البنك مجموعة من المعايير الموجهة لقراراتها	3	14
منخفضة	1.50	2.30	كافة أدوار ومسؤوليات العاملين في البنك واضحة ومفهومة	2	15
متوسطة		3.60	محور " الرقابة الداخلية " ككل		

يظهر من الجدول رقم (4-7) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات محور "الرقابة الداخلية" تراوحت بين (2.30- 4.23)، جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (13) " نظام المعلومات في البنك يوفر معلومات دقيقة تساعد في تحسين الاجراءات الرقابية " بمتوسط حسابي (4.23) ودرجة تطبيق مرتفعة، وبينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (2) " كافة أدوار ومسؤوليات العاملين في البنك واضحة ومفهومة " بمتوسط حسابي (2.30) ودرجة تطبيق منخفضة ، وبلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل (3.60) ودرجة تطبيق متوسطة.

3-4 اختبار فرضيات الدراسة

في هذا الجزء ستعرض النتائج الخاصة باختبار الفرضيات:

Hoa: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق الحوكمة وفقاً لإطار (COSO-ERM) على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية .

هذه الفرضية فقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط لدراسة أثر لتطبيق الحوكمة وفقاً لإطار (COSO-ERM) على فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الذي بينت نتائجه وكما هو موضح في الجدول رقم (8-4)

الجدول رقم (8-4): نتائج اختبار الانحدار البسيط أثر تطبيق الحوكمة وفقاً لإطار (COSO-ERM) على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية

المتغير المستقل	قيمة (t)	R	R2	قيمة (F)	Sig
تطبيق الحوكمة وفقاً لإطار (COSO-ERM)	10.68	0.79	0.63	114.01	0.00

المتغير التابع: تحسين الرقابة الداخلية

يظهر من الجدول (4-8) وجود علاقة متوسطة بين تطبيق الحوكمة وفقاً لإطار (COSO-ERM) وتحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية ، حيث بلغت قيمة هذه العلاقة (0.79)، ومن خلال قيمة معامل التحديد (R square) يتبين أن تطبيق الحوكمة وفقاً لإطار (COSO-ERM) يفسر ما نسبته (63%) من التباين الحاصل في متغير تحسين الرقابة الداخلية ، ونظراً لأن قيمة (F) تساوي (114.01)، ومستوى دلالتها الإحصائية كانت (0.000) مما يعني معنوية الانحدار عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وقيمة (t) تساوي (10.68)، ومستوى دلالتها الإحصائية كانت (0.000) مما يعني معنوية المعامل أيضاً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، فإنه يمكن القول بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق الحوكمة وفقاً لإطار (COSO-ERM) على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، وبالتالي عدم قبول الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة القائلة: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق الحوكمة وفقاً لإطار (COSO-ERM) على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية".

Hob: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق تحديد الاهداف وفقاً لإطار (COSO-ERM) على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية .

هذه الفرضية فقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط لدراسة أثر لتطبيق تحديد الاهداف وفقاً لإطار (COSO-ERM) على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الذي بينت نتائجه وكما هو موضح في

الجدول رقم (4-9)

الجدول رقم (4-9): نتائج اختبار الانحدار البسيط أثر تطبيق تحديد الاهداف وفقاً لإطار (COSO-ERM) على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية

المتغير المستقل	قيمة (t)	R	R2	قيمة (F)	Sig
تطبيق تحديد الاهداف وفقاً لإطار (COSO-ERM)	19.49	0.92	0.85	379.78	0.00

المتغير التابع: تحسين الرقابة الداخلية

يظهر من الجدول (4-9) وجود علاقة بين تطبيق تحديد الاهداف وفقاً لإطار (COSO-ERM) و تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، حيث بلغت قيمة هذه العلاقة (0.92)، ومن خلال قيمة معامل التحديد (R square) يتبين أن تطبيق تحديد الاهداف وفقاً لإطار (COSO-ERM) يفسر ما نسبته (85%) من التباين الحاصل في متغير تحسين الرقابة الداخلية ، ونظراً لأن قيمة (F) تساوي (379.78)، ومستوى دلالتها الإحصائية كانت (0.000) مما يعني معنوية الانحدار عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وقيمة (t) تساوي (19.49)، ومستوى دلالتها الإحصائية كانت (0.000) مما يعني معنوية المعامل أيضاً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، فإنه يمكن القول بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق تحديد الاهداف وفقاً لإطار (COSO-ERM) على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، وبالتالي عدم قبول الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة القائلة: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق تحديد الاهداف وفقاً لإطار (COSO-ERM) على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية ".
Hoc: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق الاستجابة للمخاطر وفقاً لإطار (COSO-ERM) على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية .

هذه الفرضية فقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط لدراسة أثر لتطبيق الاستجابة للمخاطر وفقاً لإطار (COSO-ERM) على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الذي بينت نتائجه وكما هو موضح في الجدول رقم (10-4)

الجدول رقم (10-4): نتائج اختبار الانحدار البسيط أثر تطبيق الاستجابة للمخاطر وفقاً لإطار (COSO-ERM) على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية

المتغير المستقل	قيمة (t)	R	R2	قيمة (F)	Sig
تطبيق الاستجابة للمخاطر وفقاً لإطار (COSO-ERM)	13.30	0.85	0.72	176.78	0.00

المتغير التابع: تحسين الرقابة الداخلية

يظهر من الجدول (10-4) وجود علاقة بين تطبيق الاستجابة للمخاطر وفقاً لإطار (COSO-ERM) و تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية ، حيث بلغت قيمة هذه العلاقة (0.85)، ومن خلال قيمة معامل التحديد (R square) يتبين أن تطبيق الاستجابة للمخاطر وفقاً لإطار (COSO-ERM) يفسر ما نسبته (72%) من التباين الحاصل في متغير تحسين الرقابة الداخلية ، ونظراً لأن قيمة (F) تساوي (176.78)، ومستوى دلالتها الإحصائية كانت (0.000) مما يعني معنوية الانحدار عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وقيمة (t) تساوي (13.30)، ومستوى دلالتها الإحصائية كانت (0.000) مما يعني معنوية المعامل أيضاً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، فإنه يمكن القول بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق الاستجابة للمخاطر وفقاً لإطار (COSO-ERM) على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، وبالتالي عدم قبول الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة القائلة: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق الاستجابة للمخاطر وفقاً لإطار (COSO-ERM) على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية "

Hod: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق مراجعة العمليات وفقاً لإطار (COSO-ERM) على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية .

هذه الفرضية فقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط لدراسة أثر لتطبيق مراجعة العمليات وفقاً لإطار (COSO-ERM) على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الذي بينت نتائجه وكما هو موضح في الجدول رقم (11-4) .

الجدول رقم (11-4): نتائج اختبار الانحدار البسيط أثر تطبيق مراجعة العمليات وفقاً لإطار (COSO-ERM) على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية

المتغير المستقل	قيمة (t)	R	R2	قيمة (F)	Sig
تطبيق مراجعة العمليات وفقاً لإطار (COSO-ERM)	21.89	0.94	0.88	479.03	0.00

المتغير التابع: تحسين الرقابة الداخلية

يظهر من الجدول (11-4) وجود علاقة بين تطبيق مراجعة العمليات وفقاً لإطار (COSO-ERM) وتحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية ، حيث بلغت قيمة هذه العلاقة (0.94)، ومن خلال قيمة معامل التحديد (R square) يتبين أن تطبيق مراجعة العمليات وفقاً لإطار (COSO-ERM) يفسر ما نسبته (88%) من التباين الحاصل في متغير تحسين الرقابة الداخلية ، ونظراً لأن قيمة (F) تساوي (479.03)، ومستوى دلالتها الإحصائية كانت (0.000) مما يعني معنوية الانحدار عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وقيمة (t) تساوي (21.89)، ومستوى دلالتها الإحصائية كانت (0.000) مما يعني معنوية المعامل أيضاً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)،

فأنه يمكن القول بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق مراجعة العمليات وفقاً لإطار (COSO-ERM) على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، وبالتالي عدم قبول الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة القائلة: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق مراجعة العمليات وفقاً لإطار (COSO-ERM) على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية "

Hoe: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المعلومات والاتصالات وفقاً لإطار (COSO-ERM) على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية .

هذه الفرضية فقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط لدراسة أثر تطبيق المعلومات والاتصالات وفقاً لإطار (COSO-ERM) على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الذي بينت نتائجه وكما هو موضح في الجدول رقم (12-4) .

الجدول رقم (12-4): نتائج اختبار الانحدار البسيط أثر تطبيق المعلومات والاتصالات وفقاً لإطار (COSO-ERM) على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية

المتغير المستقل	قيمة (t)	R	R2	قيمة (F)	Sig
تطبيق المعلومات والاتصالات وفقاً لإطار (COSO-ERM)	6.45	0.62	0.38	41.64	0.00

المتغير التابع: تحسين الرقابة الداخلية

يظهر من الجدول (12-4) وجود علاقة بين تطبيق المعلومات والاتصالات وفقاً لإطار (COSO-ERM) و تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية ، حيث بلغت قيمة هذه العلاقة (0.62)، ومن خلال قيمة معامل التحديد (R square) يتبين أن تطبيق المعلومات والاتصالات وفقاً لإطار (COSO-ERM) يفسر ما نسبته (38%) من التباين الحاصل في متغير تحسين الرقابة الداخلية ، ونظراً لأن قيمة (F) تساوي (41.64)، ومستوى دلالتها الإحصائية كانت (0.000)

مما يعني معنوية الانحدار عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وقيمة (t) تساوي (6.45)، ومستوى دلالتها الإحصائية كانت (0.000) مما يعني معنوية المعامل أيضاً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، فإنه يمكن القول بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق المعلومات والاتصالات وفقاً لإطار (COSO-ERM) على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، وبالتالي عدم قبول الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة القائلة: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المعلومات والاتصالات وفقاً لإطار (COSO-ERM) على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية ".

ملخص نتائج اختبار الفرضيات

يعرض الجدول (4-13) نتائج اختبار فرضيات الدراسة والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها، ويتضح منه قبول كافة فرضيات الدراسة.

الجدول (4-13) نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية	النص	النتيجة
Hoa	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق الحوكمة وفقاً لإطار (COSO-ERM) على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية.	رفض
Hob	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق تحديد الاهداف على تحسين الرقابة الداخلية وفقاً لإطار (COSO-ERM) في البنوك التجارية.	رفض
Hoc	لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق الاستجابة للمخاطر وفقاً لإطار (COSO-ERM) على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية.	رفض
Hod	لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق مراجعة العمليات وفقاً لإطار (COSO-ERM) على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية.	رفض
Hoe	لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المعلومات والاتصالات وفقاً لإطار (COSO-ERM) على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية.	رفض

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

الفصل الخامس النتائج والتوصيات

التمهيد

يتناول هذا الفصل مناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتي تهدف الى بيان اثر تطبيق نموذج المخاطر على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية ، تم توصل الى عدد من النتائج والتي على اثرها تم صياغة جملة من التوصيات.

1-5 النتائج

أن درجة تطبيق ادارة مخاطر المؤسسة وفق (COSO-ERM) في البنوك التجارية جاءت متوسطة، وتعود هذه النتيجة إلى أن البنوك التجارية تحاول من خلال تطبيق إدارة المخاطر تستوجب العمل على تحقيق الأهداف المنشودة بمشاركة جميع المستويات الادارية وذلك ابتداءً من مجلس ادارة البنك و انتهاء بالعاملين في إدارة المخاطر في البنك، اتفقت هذه النتيجة دراسة البواب، (2015) واختلفت هذه النتيجة مع دراسة لظن، (2016).

أن مستوى تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية جاء متوسط، ويمكن تبرير هذه النتيجة بأن إدارات البنوك التجارية تراعي تصميم نظام سليم وفعال للرقابة الداخلية، حيث أن نظام الرقابة يعتبر أحد أهم الأدوات الرقابية في البنوك، حيث أن سلامة وفاعلية هذا النظام يضمن سلامة وفاعلية تنفيذ الأهداف والخطط والسياسات المخططة مسبقاً.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق الحوكمة وفقاً لإطار (COSO-ERM) على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن تطبيق إدارة المخاطر وفقاً لإطار (COSO-ERM) يساهم في مشاركة معظم الجهات المهنية؛

إذ تصبح الرقابة الداخلية خطة تنظيمية للضبط الداخلي عند استخدام عوامل الإنتاج المتاحة لدى البنك وصولاً إلى أعلى معدلات من الكفاية الإنتاجية، فكلما كانت عملية الرقابة الداخلية فعالة وسليمة ومصممة بشكل يخدم أهداف البنك كلما كان ذلك حافز ودافع لجعل مؤشر الأداء المالي أفضل وأكثر قوة، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة جميل، (2014) ودراسة السبوع، (2011)، دراسة (Alkubaisi,2017).

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق تحديد الاهداف على تحسين الرقابة الداخلية وفقاً لإطار (COSO-ERM) في البنوك التجارية.

يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق الاستجابة للمخاطر وفقاً لإطار (COSO-ERM) على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية.

2-5 التوصيات:

بناءً على ما سبق من نتائج توصى الدراسة بما يلي:

من الضروري على إدارات البنوك التجارية الاردنية الحرص على التعريف بثقافة العمل والسلوكيات اللازمة.

اهمية أن تعتمد البنوك التجارية الاردنية على معايير تساهم في التقييم الموضوعي والمهني للعاملين.

مراعات إدارات في البنوك التجارية تحديد رغبتها بالمخاطرة بما يتناسب مع الاهداف.

يجب إهتمام البنوك التجارية بتوفر وسائل حماية ضد المخاطر الخارجية التي قد يتعرض لها البنك.

تفعيل جهاز رقابة في البنوك التجارية الاردنية على العمليات التشغيلية تعزز من الرصد الفعال للمخاطر، والنظر في تطبيق متغيرات أخرى للدراسة في القطاعات الأخرى.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية

الاتحاد الدولي للمحاسبين (2012)، دليل الممارسات الجيدة الدولية لتقويم وتحسين الرقابة الداخلية في المنشآت، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الرياض، السعودية .

الاتحاد الدولي للمحاسبين (2013)، دليل الممارسات الدولية الجيدة، تقويم نظام الرقابة الداخلية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين .

أحمد، وجدان علي (2010)، دور الرقابة الداخلية في تحسين أداء المؤسسة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.

بدوي، عبد السلام خميس (2011)، أثر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO على تحقيق أهداف الرقابة دراسة حالة المنظمات الداخلية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين.

البعاج، قاسم محمد عبد الله (2012)، تقويم أنظمة الرقابة الداخلية في وحدات قطاع التعليم العالي، دراسة تطبيقية في قسم الرقابة والتدقيق الداخلية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، (13)، 72-95.

الجرد، رشا بشير (2013)، اثر تقييم مكونات الرقابة الداخلية على تقدير خطرهما في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة الجامعة، 15، (3)، 217-244

جمعية البنوك الأردنية (2013)، تطوير القطاع المصرفي الأردني (ww.abj.org.jo/ar-jo)

جميل، علي توفيق (2014)، تحسين فاعلية رقابة الداخلية في ظل اعتماد إطار إدارة المخاطر المشروع، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة، العراق.

الحدرب، زهير (2010)، تدقق حسابات، (ط1)، عمان: دار البداية ناشرون والمزعون.

حسام الدين ، ميمون (2016)، دراسة وتقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير، الجزائر.

حسين، مهند سعدي أحمد (2015)، اثر لجان تدقيق في تحسين جودة الارباح دراسة ميدانية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن.

خيرة ، رحو (2012)، دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المؤسسة دراسة حالة مؤسسة زجاج الجديدة ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن بو علي -الشلف، الجزائر

الخيرو، ايمان مؤيد (2013)، تحسين فاعلية نظام الرقابة الداخلية وفق COSO، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 22 (70)، 435-399.

دهيرب، محمد سمير (2012)، تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفق مفهوم لجنة COSO اعتماد نموذج التقييم الذاتي للمخاطر الرقابية ومدى إمكانية تطبيقه في المؤسسات الخدمية والإنتاجية العاملة في القطاع العام، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المثنى، الجزائر.

ذنيبات ،علي عبد القادر، كفوس، نوال (2012)، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية واثر ذلك على ادائها المالي ، مجلة العلوم الادارية ، 93(1)29-46

الذنيبات، علي عبد القادر (2010)، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق، (ط1)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الذنيبات، علي عبد القادر (2012)، تدقيق حسابات في ضوء المعايير دولية، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

السامرائي، محمد حامد (2016)، اثر الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية دراسة تحليلية على الشركات الصناعية الادوية المدرجة في بورصة عمان ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الشرق الاوسط ، عمان الاردن .

سعدودي، نور الاسلام (2015)، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة ، الجزائر.

سلامة، أسامة عزمي، موسى، نوري شقيري (2015)، إدارة المخاطر وتأمين، (ط1)، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الشحنة ، رزق ابو زيد(2015)،تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقاً لمعايير التدقيق الدولية الإطار النظري، دار وائل لنشر والتوزيع،عمان ، الاردن.

شربي، محمد الحبيب(2014)،دور الملائمة المالية في تسيير المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة التسوية وأشغال الطرق ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة ، الجزائر.

عبدلي، لطفية (2012)، دور و مكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقياد، الجزائر.

عياش، أحمد عبد الله مسعود (2014)، دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي، دراسة ميدانية على شركات الاتصالات اليمنية، مجلة جامعة الناصرة، (4)، 156-183.

غانية، هيفاء(2015)،ادارة المخاطر المصرفية على ضوء قرارات بازل 2و3 دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ، الجزائر.

فضيلة ،بورطة،الشريف ،بقفة(2015)، دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الأثمانية في البنوك التجارية ،مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، 5(1)،245-276

الكرعاوي ،نجم عبد عليوي (2012)،تقويم أنظمة الرقابة الداخلية في قطاعات وزارة التربية دراسة تطبيقية في قسم الرقابة الداخلية لمديرية العامة لتربية القادسية ،مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والادارية ،2(4)،119-147

الكيلاني ، عبد الله زيد ،الشرفين ،نضال كمال (2016)،مدخل الى البحث في العلوم التربوية والاجتماعية ،(ط5)، دار المسيرة لنشر والتوزيع.

لظن، هيا(2016)، مدى فاعلية التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفقاً (COSO) دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الاسلامية-غزة، فلسطين.

المدهون، رغدة إبراهيم (2014)، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

مرصاد، صالح وطفيش، محمد الأمين (2013)، المراجعة الداخلية والتدقيق في البنوك تجارية دراسة حالة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي، مباح- ورقلة، الجزائر.

المطارنة ، غسان فلاح(2013)، مدخل الى تدقيق الحسابات المعاصرة ،(ط1)، زمزم لنشر والتوزيع ،عمان ، الاردن.

نظمي، أيهاب والعزب، هاني (2012)، تدقيق حسابات الإطار النظري، ط(1)، دار وائل لنشر وتوزيع، عمان، الأردن.

هجيرة ،مونة(2014)،واقع المراجعة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية من منظور إدارة المخاطر ،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة قاصدي مباح - ورقلة ، الجزائر.

الواردات ،خلف عبد الله (2013)، دليل تدقيق داخلي، دار البداية لتوزيع والنشر، عمان، الأردن.

الواردات ،خلف عبد الله (2014)، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية ،(ط1)، مؤسسة الوراق للتوزيع والنشر،عمان ، الاردن.

الوقاد، سامي محمد، وديان، لؤي محمد (2010)، تدقيق حسابات 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع
، عمان ، الاردن.

يونس ، داليا احمد ، الرئيس ، ياسمين ياسر (2011)، تقييم وضع ادارة المخاطر في المؤسسات الأهلية في
مدينة غزة، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الاسلامية-غزة، فلسطين.

Airmic, (2010). A structured approach to Enterprise Risk Management (ERM) and the requirements of ISO 31000, the public Risk Management Association, London.

Akhtaruddin, M. & Ohn, J, (2016). Internal control deficiencies, investment opportunities, and audit fees. International Journal of, Accounting and Finance, 6(2), 127-144.

Al Hanini, Eman,(2015). Evaluating the Reliability of the Internal Control on the Computerized Accounting Information Systems: An Empirical Study on Banks Operating in Jordan. Research Journal of Finance and Accounting,6(8),176-187.

Alkubaisi, Abd Sattar,(2017). The Importance of (COSO-ERM) Model Implementation in Enhancing the Effectiveness of Internal Control Systems in the Jordanian Commercial Banks ,Journal of Social Science , 6(1), 156-177 .

Anen,Terje,(2016). Risk assessment and risk management: Review of recent advances on their foundation,journal of Social Science 253(1).1-13.

Appah, E., Emeh, Y, (2013). Corporate governance structure and timeliness of financial reporting of companies quoted in Nigeria. European. Journal of Business and Management, 5 (32), 34-45

Arens, Alvin, and Loebbeck, James, Auditing, (2013).An Integrated Approach.

Arowolo, E .,Ahmad,(2017). Impact of the Risk Management Committee on monitoring mechanisms. Indian-Pacific Journal of Accounting and Finance. 1(2),38-49.

Ayagre, Philip ,(2014). The effectiveness of Internal Control Systems of banks: The case of Ghanaian banks. International Journal of Accounting and Financial Reporting. 4(2) , 377- 389.

Bannaga, Abdelgadir, (2010). Internal Audit Role in Enterprise Risk Management, RSM international global excellencein audit, Tax & Consulting.

Bonic, Ijliliana & Dordevic, Milica, (2012). Potentials of Internal Auditing in Enterprise Risk Management, Facta university,9(1),126-176

Burns, Jennifer & Herrygers, Sandy,(2014). Challenges and Leading Practices Related to Implementing COSO's Internal Control — Integrated Framework.

COSO, Enterprise Risk Management - Integrated Framework.(2004) New York: Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission COSO.

COSO, Enterprise Risk Management - Integrated Framework.(2017) New York: Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission COSOWWW.COSO.org

Fadun, Olajide Solomon, (2013).Promoting 'Enterprise Risk Management' Adoption in Business Enterprises: Implications and Challenges. International Journal of Business and Management Invention,2(1),69-78.

Fredrick, Odoyo & Gideon, Omwonoa & Nakriso, okinyi, (2014). An analysis of the Role of Internal Audit In Implementing Risk Management – A study of state Corporations in Kenya, International Journal of Business of Social Science.5(6),169-176.

Free, Clinton , Hayne, Christie ,(2014). Hybridized professional groups and institutional work :COSO and the rise of enterprise Risk Management. Journal Accounting Organizations and Society . 39(5),309-330

Ghosh, Arpit ,(2013). An Enquire Engebir in Enterprise Risk Management in India , Indian Accounting Review Indian Accounting Association Research Foundation. 17(1).1- 25.

Hardy, D. Karin, (2010). Managing Risk in Government: An Introduction to Enterprise Risk management. Washington: IBM Center for Business of government.

Kemp, Sean,(2013). Does the Existence of an Enterprise Risk Management (ERM) Program Influence the Existence of Material Weaknesses in Internal Control over Financial Reporting?. Paca University.

Knutson, Chad, (2013). Enterprise Risk Management, North Western financial review.

Manasseh, Shannon, (2017). Internal Controls in Small and Medium Size Enterprises: A Study of Matamata. Waikato Institute of Technology. 1(7).51-62.

Romny, Marshall B. & Stienbart, Paul John, (2013). Accounting Information System. New York: Prentice Hall Business Publishing.

Saeidi, (2013). The Role of Trust in Enterprise Risk Management . International Journal of Business of Social Science. 22(6),905-917.

Weldon, Marcia Narine, (2017). Corporate Governace Compliance Socla Responsibility and Enterprise Risk Management. JOURNAL OF BUSINESS LAW, 1(5), 275-305

Zaman, M, & Sarens, G, (2013). Informal Interactions Between Audit Committees and Internal Audit Functions Exploratory Evidence and Directions for Future Research. Managerial Auditing Journal. 28 (6), 495 - 515.

الملاحق

الملحق رقم (1) الاستبانة

جامعة ال البيت

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

قسم المحاسبة



الأخوة الكرام تحية طيبة وبعد...

أتقدم إليكم بفائق الاحترام والتقدير، راجيا منكم التعاون من أجل إنجاح هذه الدراسة، والتي تعد إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة في جامعة ال البيت، وتحمل العنوان "العوامل المرتبطة بإدارة المخاطر وفقاً (COSO) واثرها على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية "

املا منكم بتعبئة هذه الإستبانة والإجابة الدقيقة على جميع أسئلتها، لما في ذلك من أثر جوهري في الوصول إلى نتائج دقيقة يمكن الإعتماد عليها وتعميمها.

وأوجه عنايتكم إلى أن جميع الإجابات ستكون موضع ثقة، وسيتم التعامل معها بسرية تامة، وستستخدم لإغراض البحث العلمي فقط، كما أن نتائج الدراسة ستعرض بشكل عام، ولن يشار إلى أي الاسماء المشاركة في الإجابة على هذه الإستبانة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

المشرف الاستاذ الدكتور: محمد الرحالة الباحثة:- شهد احمد الحوامدة

القسم الأول:- البيانات الشخصية:

البيانات الشخصية:

أرجو التكرم بوضع إشارة (x) في المكان المحدد أمام البديل المناسب لكل عبارة من العبارات الآتية:

1 - المؤهل العلمي

() بكالوريوس () دبلوم عالي () ماجستير () دكتوراة

2- المسمى الوظيفي

() مدير دائرة التدقيق والرقابة الداخلية () مدقق داخلي

() رئيس قسم التدقيق والرقابة الداخلية () رئيس شعبة التدقيق والرقابة الداخلية

() مساعد مدقق داخلي.

3- عدد سنوات الخبرة في مجال عملك الحالي

() أقل من 5 سنوات () من 5 سنوات - أقل من 10 سنوات

() من 10 سنوات - أقل من 15 سنة () 15 سنة فأكثر.

-الشهادات المهنية الخاصة في مجال التدقيق التي حصلت عليها

() محاسب قانوني امريكي (ACPA) () مدقق داخلي معتمد (CIA)

() محاسب قانوني اردني (JCPA) () اخرى يرجى ذكرها.....

() محاسب قانوني بريطاني (CPA) () لا احمل اي شهادة

() مدقق نظم معلومات (CISA)

يرجى الاجابة على الفقرات التالية بإشارة (x)او(√) عند الأختيار الذي تراه مناسباً :

رقم	الفقرة	بدرجة	بدرج	بدرجة	بدرج	بدرجة
		قليلة جداً	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً
المجال الأول						
البعد الاول: الحوكمة						
1	تخضع جميع المستويات الإدارية في البنك الى القوانين والأنظمة					
2	هناك نهج واضح لهياكل التشغيل لتحقيق الاهداف بفاعلية					
3	الادارة البنك حريصة على التعريف بثقافة العمل والسلوكيات اللازمة					
4	لدى البنك القدرة على الاحتفاظ بالعاملين والعمل على استقطاب الخبرات					
5	يعتمد البنك على معايير تساهم في التقييم الموضوعي والمهني للعاملين					

البعد الثاني : تحديد الاهداف

					1	تحرص الادارة على التحليل الواضح للبيئة العمل والاحذ بالتغيرات طارئة
					2	تمتلك الادارة القدرة على تحديد رغبتها بالمخاطرة بما يتناسب مع الاهداف
					3	تقييم الأدارة للاستراتيجيات البديلة بالاعتماد على الافتراضات المختلفة
					4	تصاغ الاهداف مع الاحذ بعين الاعتبار المخاطر المحتملة
					5	تتوفر مجموعة من المقاييس المناسبة التي من خلالها يتم تحديد الاهداف

البعد الثالث: الاستجابة للمخاطر

					1	لدى إدارة البنك القدرة على تحديد نوعية المخاطر التي قد يتعرض لها
					2	يمتلك إدارة البنك منهجية واضحة لتحليل الخطر وتقييمه
					3	تتبنى إدارة البنك مجموعة من المعايير كأساس لتحديد أولويات المخاطر
					4	طرق الاستجابة للمخاطر تتماشى مع تحقيق الاهداف الاستراتيجية
					5	يوجد دليل استرشادي يعزز من تحسين طرق الاستجابة للمخاطر
					6	يتوفر وسائل حماية ضد المخاطر الخارجية التي قد يتعرض لها البنك

رقم	الفقرة	درجة	درجة	درجة	درجة
		قليلة جداً	قليلة	متوسطة	كبيرة جداً
البعد الرابع:مراجعة العمليات					
1	للبنك القدرة الكافية على تقييم التغيرات الكبيرة في بيئة العمل				
2	يتم الافصاح التام عن المخاطر وطرق الاستجابة لها بوضوح				
3	يسعى البنك الى تحسين ادارة المخاطر لتصبح اكثر فاعلية				
4	ان الانظمة والتعليمات توفر للبنك مراجعة العمليات بكفاءة				
5	رقابة البنك على العمليات التشغيلية تعزز من الرصد الفعال للمخاطر				

البعد الخامس: المعلومات والاتصالات

					1	يتوفر قنوات اتصال داخل البنك تنقل المعلومات في الوقت المناسب
					2	يتم الإبلاغ في التقارير عن كافة الوسائل المستخدمة للمواجهة الخطر
					3	لدى البنك آليات للحصول على المعلومات الخاصة بالبيئة الخارجية
					4	تدعم نظم المعلومات ادارة المخاطر وتحسن من فاعلية الاستجابة
					5	يفصح البنك عن جميع المخاطر للوفاء بمسؤوليات الرقابة

المجال الثاني

فاعلية الرقابة الداخلية

					1	يوفر البنك بيئة رقابة محفزة للأداء
					2	كافة أدوار ومسؤوليات العاملين في البنك واضحة ومفهومة
					3	يملك البنك مجموعة من المعايير الموجهة لقراراتها
					4	تدعم إدارة البنك كافة متطلبات الإلتزام بالقيم الأخلاقية
					5	تشمل التقارير الرقابية المقدمة للإدارة توصيات لمعالجة وتقويم الأداء
					6	تتضمن أنشطة الرقابة في البنك سياسات الرقابة على الموجودات والسجلات

					7	تساهم عملية توزيع الصلاحيات في تحسين الإجراءات الرقابية المتبعة
					8	تحتوي التقارير الرقابية المقدمة للإدارة مقارنات بين النتائج لفترات المختلفة للأداء
					9	تحدد لجنة الرقابة آليات لتقييم كافة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك
					10	تحدد لجنة الرقابة المخاطر التي يمكن السيطرة عليها او التي لا تتمكن منها
					11	نظام المعلومات المتبع في البنك محكم بما يحقق الاهداف المرسومة
					12	لدى البنك قنوات اتصال ملائمة توفر وصول فعال لجميع المستويات
					13	نظام المعلومات في البنك يوفر معلومات دقيقة تساعد في تحسين الاجراءات الرقابية
					14	وجود نظام إتصالات يعكس الوضوح في كافة الصلاحيات والمسؤوليات
					15	تضمن قنوات الاتصال فهم كافة العاملين للسياسات المتعلقة بنظام الرقابة

أية ملاحظات ترغبون بإضافتها:-

.....

.....

إنتهت الإستبانه

شكرا لحسن تعاونكم

اسماء السادة محكمين الاستبانة

الجامعة	الرتبة العلمية	اسماء المحكمين
جامعة اليرموك	استاذ دكتور	محمد العجلوني
جامعة ال البيت	استاذ مشارك	مهند نزال
جامعة ال البيت	استاذ مشارك	نوفان العليمات
جامعة ال البيت	استاذ مشارك	محمد المشاقبة
جامعة اليرموك	استاذ مشارك	محمود العقاب
جامعة ال البيت	استاذ مشارك	عبد الرحمن الدلاييح
جامعة ال البيت	استاذ مساعد	طارق الخالدي
جامعة الزرقاء	استاذ مساعد	أيمن حرب
جامعة اليرموك	استاذ مساعد	علاء القضاة
جامعة ال البيت	استاذ مساعد	صقر الطاهات
جامعة الزرقاء	استاذ مساعد	محمد العزام
جامعة الزرقاء	استاذ مساعد	عبد الوهاب الرواشدة

الملحق رقم (3)

قائمة بأسماء البنوك التجارية الاردنية

اسم البنك
بنك الاتحاد
بنك الاردن
بنك الاهلي
بنك العربي
بنك الاسكان
بنك الاستثماري
التجاري الاردني
بنك المال الاردني
بنك القاهرة عمان
بنك الاردني الكويتي
بنك سويته جنرال-الاردن
بنك الاستثمار العربي الاردني
بنك المؤسسة العربية المصرفية أردن

تم تصميم الجدول بالإعتماد على (جمعية البنوك في الاردن 2014)